الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.46

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **46**

الجمعة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15/05.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن يدلي بها الأعضاء من مقاعدهم.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء الحالة التي وصفها الأمين العام في رسالته المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر (S/2023/962) وفي بيانه أمام مجلس الأمن في 8 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9498). ومع ذلك، نعتقد أن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الطارئة العاشرة (القرار دإط-22/10) لا يعالج بطريقة متوازنة الاحتياجات التي أثارها الأمين العام.

وتؤيد الأرجنتين طلب وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية وضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فضلا عن الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، على أساس أنهم مدنيون إسرائيليون ومدنيون من جنسيات أخرى اختطفوا منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتعرب الأرجنتين عن إدانتها الشديدة للأعمال الإرهابية التي ترتكبها حماس، والتي تكمن في جذور الكارثة الإنسانية التي وصفها الأمين العام.

وبالنظر إلى أن القرار لا يتضمن رفضا صريحا لهذه الأعمال، لم تصوت الأرجنتين مؤيدة النص، وبالتالي امتنعت عن التصويت. وبالمثل، تعترف الأرجنتين بحق إسرائيل في ممارسة دفاعها المشروع في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعتقد أنه كان ينبغي إدراج هذا الاعتراف أيضا في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة.

وتشكر الأرجنتين الأمين العام وفريقه على الجهود التي يبذلونها، وتشيد بموظفي الخدمة المدنية الدولية الذين يعملون بنبل وتضحية كبيرة في الميدان. ويستحق مَن فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجباتهم تنويها خاصا وعرفاننا لهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): يرحب بلدي، المكسيك، باعتماد الجمعية العامة القرار دإط–22/10، الذي شارك بلدي في تقديمه.

وفيما يتعلق بمشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة (A/ES-10/L.29)، بينما تتفق المكسيك تماما مع إدانة الهجمات البغيضة التي تشنها حماس، امتنعنا عن التصويت على مشروع التعديل. وذلك لأننا نعتقد أنه يشوه الغرض الأساسي للقرار، وهو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باعتماد الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في 12 كانون الأول/ديسمبر القرار دإط–22/10، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. لقد شاركت في تقديم القرار 104 دول أعضاء، بما فيها الصين، وصوتنا مؤيدين له. وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة – وهي شهادة بليغة على الشعور السائد لدى المجتمع الدولي – ويجب تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، انضممت إلى زملائي سفراء مجلس الأمن في زيارة نظمتها حكومتا الإمارات العربية المتحدة ومصر إلى معبري العريش ورفح. لقد وصلت الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة إلى درجة تفوق الوصف بالكلمات. وما لمسناه تخطّى بشكل كبير شحوب الضمير الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومما يبعث على الكرب والألم أن القتل لا يزال جاريا على قدم وساق ونحن نتكلم الآن.

لقد مُنع مجلس الأمن من إصدار حتى أبسط النداءات، أي الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وفي الآونة الأخيرة، فيما يتعلق بمعالجة المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية، شهدنا مرة أخرى ازدواجية صارخة في المعايير ونفاقا سافرا. والشعارات التي اعتاد البعض أن يرددها ببراعة، مفعمين بالتفوق الأخلاقي بشأن حقوق الإنسان، والإنسانية، وحماية النساء والأطفال، وما إلى ذلك – اتخذت منعطفا مناف للعقل. إن شعاراتهم حول ضرورة العقاب على جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية لا يتفوهون بها الآن. ويبدو أن حتى أبسط وقف لإطلاق النار أصبح حبةَ دواء مريرة غير مستساغة جدا لدرجة أنه لا يمكنهم ابتلاعها؛ وشيئا يتدافعون لتجنبه أو تفاديه.

وتعارض الصين بشدة جميع الهجمات ضد المدنيين وتدينها. واسمحوا لي أن أكون واضحا: عندما نقول إن لا شيء أغلى من الأرواح، فإن ذلك يشمل أرواح الشعب الفلسطيني. وعندما نقول إنه يجب حماية النساء والأطفال، فإن ذلك يشمل أيضا النساء والأطفال الفلسطينيين. وعندما نقول إنه ينبغي احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، فإن ذلك ينطبق أيضا على النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن يكون وقف إطلاق النار شرطا مسبقا أساسيا. ويجب أن يكون الوقف الفوري لإطلاق النار هدفا مشتركا للمجتمع الدولي ومسألة ملحة جدا. ونحث إسرائيل على الاستجابة للنداء العالمي للمجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري للهجمات العسكرية العشوائية، والإنهاء الفوري للعقاب الجماعي ضد سكان غزة، والحد الفعال من عنف المستوطنين المتصاعد في الضفة الغربية. لقد حلت بغزة كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب والقانون الدولي الإنساني. إننا نعارض بشدة التهجير القسري وإعادة توطين الناس من غزة. وتؤيد الصين استمرار عمليات الإغاثة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في غزة، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من جميع المعابر، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، حتى يتسنى إدخال ما يكفي من المعونة الإنسانية إلى غزة بدون عوائق. إننا نؤيد المزيد من الجهود الدبلوماسية للإفراج المبكر عن جميع المحتجزين.

تمثل قضية فلسطين وكذلك النزاع في غزة اختبار جهد لضمير البشرية إزاء ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة. وستواصل الصين، مع بقية المجتمع الدولي، العمل من أجل استعادة السلام وإنقاذ الأرواح في جهد دؤوب لوضع حد مبكر للأعمال القتالية في غزة وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بناء على طلب منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية. ونرحب باعتماد القرار (القرار دإط–22/10) الذي عرضته مصر باسم المجموعة العربية.

لقد مر ما يقرب من 10 أسابيع على وقوع كارثة لم يسبق لها مثيل في غزة. إذ أزهقت حتى الآن أرواح أكثر من 000 18 فلسطيني. وهناك كثيرون آخرون في عداد المفقودين تحت الأنقاض، وكثيرون آخرون جرحى. وهذه الأرقام ليست مجرد أرقام؛ بل هم مدنيون أبرياء، معظمهم من النساء والأطفال. كان لكل منهم أحلام تحطمت بين عشية وضحاها. إن خطر اتساع رقعة النزاع إقليميا خطير. ومن الواضح تماما أن السبيل الوحيد لمنع المزيد من العنف والمعاناة هو وقف فوري لإطلاق النار. وهناك حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية كافية ودون عوائق في جميع أنحاء غزة من خلال معابر حدودية إضافية.

إن التجاهل التام لأبسط متطلبات اللياقة الإنسانية وأعمال العقاب الجماعي والتشريد الجماعي القسري للناس التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمر غير مقبول. والادعاءات التي تمجد العنف العشوائي كوسيلة لتحقيق السلام والأمن المستدامين هي ادعاءات كاذبة ومخادعة تماما. ولا يمكن تبرير أعمال الانتقام التي تستهدف شعبا بأكمله تحت أي ذريعة. إن الصمت في وجه هذه الفظائع والقسوة المتهورة هو بمثابة إعطاء تفويض مطلق للجناة والتواطؤ معهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي، بل لا ينبغي له أن يصبح غير مبال بالمذابح المستمرة التي تُنتهك فيها أبسط حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة والعيش بكرامة.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن – ولا ينبغي – السماح لدوافع القرون الوسطى بأن تسود. وكلما فشل المجتمع الدولي في وقف هذه المذبحة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، تضاءلت مصداقيته عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي في أي مكان وزمان. أولئك الذين لم يتمكنوا من حمل أنفسهم على فعل ما يمليه عليهم ضميرهم أن يفعلوه لا يمكنهم الادعاء بأن لديهم الأساس الأخلاقي أيضا. وبما أن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في الوفاء بوعوده، فقد وقع على عاتق الجمعية العامة أن تعطي صوتا للضمير الجماعي للإنسانية، وأن تحافظ بذلك على مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذه المناسبة، نود أن نعرب عن دعمنا القوي للأمين العام، الذي استشهد إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة ودعا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن العالميين. وانطلاقا من هذه الروح شاركنا، تركيا، في تقديم القرار الذي عرضته مصر باسم المجموعة العربية. وفي التحليل النهائي، فإن السبب الجذري للمشكلة هو استمرار احتلال الأرض الفلسطينية، ولا يمكن التوصل إلى حل قابل للتطبيق إلا بإنهاء هذا الاحتلال اللاإنساني والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدافع السويد عن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لقد صوتت السويد مؤيدة القرار (القرار دإط–22/10) لأن الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة تتطلب وقفا فوريا لإطلاق النار لأسباب إنسانية من أجل حماية المدنيين وتحقيق إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين. كما نؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات.

وتؤيد السويد تأييدا تاما نداء الأمين العام من أجل اتخاذ إجراء حاسم من جانب مجلس الأمن، استنادا إلى المادة 99. فالمأزق الحالي في مجلس الأمن مؤسف. وكما أشار الأمين العام، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استخدام كل نفوذه لمنع المزيد من التصعيد وإنهاء الأزمة. إن القرار الذي عرضته مصر واعتمد قبل ثلاثة أيام (انظر A/ES-10/PV.45) يبعث برسالة واضحة مفادها أن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية عندما يعجز مجلس الأمن عن القيام بذلك. إذ اتخذ ما مجموعه 153 دولة عضوا موقفا واضحا مؤيدا القانون

الدولي الإنساني الدولي، الذي ينطبق على جميع أطراف النزاع في جميع الأوقات. إن الخطر الوشيك بانهيار النظام الإنساني في غزة ينطوي على آثار محتملة لا رجعة فيها على السلام والأمن في المنطقة بأسرها ويضع السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، في ظروف بائسة. ومن الأهمية بمكان الآن تحقيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل مستمر وسريع وآمن ودون عوائق. وقد قدمت الحكومة السويدية مجموعة جديدة من المعونة الإنسانية في ضوء التطورات في غزة. وتهدف المساعدات، التي تبلغ قيمتها 210 ملايين كرونة سويدية، إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا وتركز على النساء والأطفال.

وتؤكد السويد من جديد دعمها الطويل الأمد لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواصل العمل في غزة ببطولة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتتقدم السويد بتعازيها لموظفي الأونروا الذين دفعوا الثمن غاليا، وكثير منهم مع أفراد أسرهم.

وتؤكد السويد من جديد موقفها الواضح بأن لإسرائيل الحق المشروع في الدفاع عن نفسها، تماشيا مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، ضد حماس وهجماتها الإرهابية المروعة، التي تدينها السويد إدانة قاطعة. والغرض من وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية هو حماية المدنيين وتمكين إيصال المساعدة الإنسانية. إنه مؤقت وأهدافه إنسانية. ولا يمكن للحل الطويل الأجل في غزة أن يشمل حماس. والسبيل المستدام الوحيد للمضي قدما هو الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين حيث تحكم غزة والضفة الغربية قيادة فلسطينية شرعية.

السيد الفتلاوي (العراق): السيد الرئيس، أتقدم بالشكر لسعادتكم على جهودكم القيمة في تيسير عقد هذه الجلسة الاستثنائية، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لإيصال رؤيتها وموقفها أمام المجتمع الدولي من الاعتداءات المتكررة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني الصابر.

انضم للعراق إلى الدول التي شاركت في تقديم القرار (القرار دإط-22/10) المعنون، "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية" الذي قدمته جمهورية مصر العربية نيابة عن المجموعة العربية، وصوت لصالحه. ويرحب العراق بصدور هذا القرار، ويتحفظ على بعض العبارات المتضمنة فيه، لأنها قد تفسر بالمساواة ما بين الإسرائيليين المحتل والمواطن الفلسطيني المدافع عن أرضه وحريته.

منذ أن بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوانها قبل أكثر من شهرين ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واستخدامها شتى أنواع الأسلحة، والقصف العشوائي برا وجوا وبحرا وتدمير البنى التحتية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة والمساكن لم يتمكن مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته القانونية في حفظ السلم والأمن ومن اعتماد قرار ولعدة مرات لإيقاف المجازر الوحشية والإبادة الجماعية والقتل الممنهج التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، وكذلك قطع إمدادات الماء والطاقة وغلق المعابر الحدودية، وفرض الحصار، والعقوبات الجماعية، والتهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني والوصول إلى كارثة إنسانية حقيقية كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها حالة غير مسبوقة. إذ إنها وصلت إلى مرحلة الانهيار بسبب كثافة العمليات العسكرية التي ستؤدي إلى تبعات ونتائج تؤثر على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأغتنم هذه الفرصة لأثمن دور الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية التي أوفت بولايتها بتواجدها وموظفيها في الميدان وبما يقدمونه من مساعدات واستمرارهم بعملهم الإنساني رغم الظروف الصعبة وتجاهل قوات الاحتلال الإسرائيلي نداءاتهم إطلاق النار وإيقاف الكوارث الإنسانية وإنقاذ الأرواح رغم فقدان أرواح زملائهم موظفين الأمم المتحدة.

تعرب حكومة جمهورية العراق عن دعمها وتقديرها للسيد الأمين العام أنطونيو غوتيريش على موقفه المبدئي والواضح والمتضمن في رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن إزاء ما يحدث من انتهاكات صارخة في قطاع غزة، وقيامه بتفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد العراق أن الكوارث الإنسانية التي حصلت بسبب هذا العدوان أدت إلى مأساة إنسانية تستدعي تدخلا دوليا عاجلا لوقفها،

وضرورة تكاتف جميع الجهود الدولية والشعور بالمسؤولية من أجل عدم انزلاق الأحداث وامتدادها إلى ما لا تحمد عقباه. إن ما حصل في قطاع غزة منذ أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر لا يمكن فصلها عن تراكمات اغتصاب الحقوق المشروعة والانتهاكات المستمرة من قبل قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية وحملات الاعتقال والاستيلاء على الأراضي وانتهاك المقدسات التي امتدت لأكثر من سبعة عقود دون رادع.

لقد بلغ عدد الدول التي شاركت في تقديم القرار 104 دولة عضو وصوتت 153 دولة مؤيدة له؛ وقبله ،تبنت 99 دولة مشروع قرار (S/2023/773) قدم إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9442)، وصوتت 121 دولة مؤيدة قرار الجمعية العامة (دإط–21/10) في دورتها الاستثنائية العاشرة في 27 تشرين الثاني/أكتوبر (انظر A/ES-10/PV.41). وهذا يعكس الدعوة العالمية وإرادة غالبية الدول الأعضاء لإيقاف إطلاق النار وإنقاذ الأرواح وإيقاف الكوارث الإنسانية اليومية التي لا يمكن وصفها لحجم خطورتها ومأساتها. وأملنا كبير بتلبية مطالب غالبية أعضاء الأمم المتحدة بإيقاف هذه الكوارث الإنسانية والحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني وحقه في العيش بحرية واتخاذ تدابير لمحاسبة الكيان الإسرائيلي على جرائمه الوحشية.

في الوقت الذي يدين العراق بشدة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي نؤكد لا يمكن في ظل هذه الظروف والتصعيد، أن تتحول القضية الفلسطينية من قضية أرض مغتصبة، وشعب مضطهد، ومسلوب حريته واختزالها إلى قضية نزوح ومساعدات إنسانية فقط. وعليه، آن الأوان أن يتخذ المجتمع الدولي من تدابير لإنهاء هذه المعاناة المستمرة التي امتدت لسبعة عقود. كما نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي، وبما يملي الشعور بالمسؤولية والتضامن الإنساني، بمطالبة الكيان الإسرائيلي بوقف عدوانه المستمر ضد أبناء شعب فلسطين، والامتثال إلى القرارات الدولية، وإلزامه بوقف عدوانه.

وختاما، نجدد موقف حكومة وشعب جمهورية العراق بمساندة الشعب الفلسطيني، وبما يقرره من تحقيق تطلعاته وحقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين.

السيدة خيمينيس دي لا هوس (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الحالة الإنسانية في غزة.

لقد أيدت إسبانيا النداء الذي وجهه الأمين العام في رسالته المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر (S/2023/962) إلى مجلس الأمن لكي يعمل على تجنب وقوع كارثة إنسانية في غزة. وفي يوم الجمعة الماضي، 8 كانون الأول/ديسمبر، شاركت إسبانيا في تقديم مشروع القرار (S/2023/970) الذي عرضته الإمارات العربية المتحدة أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.9499) استجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، وحماية جميع المدنيين، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. ونأسف لأن مشروع القرار لم يمض قدما. وتذكر إسبانيا أيضا بقرار مجلس الأمن 2712 (2023) الذي يطالب بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال.

ومنذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، ما فتئنا نؤكد مجددا تضامننا الثابت مع إسرائيل وإدانة الهجوم الإرهابي العشوائي الوحشي الذي شنته حماس، وكلاهما أعرب عنه دون تحفظ في مناسبات عديدة. ولهذا السبب، نرى أن النص الذي اعتمدته الجمعية العامة يوم الثلاثاء الماضي (القرار دإط–22/10) (انظر A/ES-10/PV.45) كان ينبغي أن يتضمن إدانة واضحة لحماس. ومنذ البداية، حثت إسبانيا جميع الأطراف على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأشرنا إلى أنه يجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

وتفيد وكالات الأمم المتحدة بأن الهياكل الإنسانية في غزة على وشك الانهيار. وهناك حاجة ملحة لكفالة إمدادات الغذاء والماء والوقود والكهرباء والرعاية الطبية، فضلا عن توفير الملاجئ الآمنة. ولا بد من استعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على جناح السرعة إلى

المستوى اللازم لتلبية احتياجات السكان المدنيين والاستجابة لما هو بالفعل كارثة إنسانية. وندعو إلى فتح طرق إضافية لإدخال المساعدات الحيوية إلى غزة. منذ بدء العملية العسكرية في غزة، ضاعفت إسبانيا معونتها لفلسطين ثلاث مرات هذا العام لتصل إلى 48,5 مليون يورو استجابة لنداء الأمم المتحدة الإنساني.

ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد قواه لإنهاء دوامة العنف في الشرق الأوسط. فالفلسطينيون بحاجة إلى الأمل في إقامة دولة، وإسرائيل بحاجة إلى ضمانات أمنية. ولكي تضطلع السلطة الفلسطينية بدورها في اليوم التالي للحرب في غزة، يجب أن تتلقى دعما عربيا وأوروبيا ودوليا قويا. والسلطة الفلسطينية التي تتولى مسؤوليات الحكومة في جميع أنحاء فلسطين هي أفضل ضمان لأمن إسرائيل. وتحتاج فلسطين أيضا إلى ضمانات أمنية، وهي ضمانات لا تتحقق بموجب سياسة المستوطنات الحالية.

وأؤكد مجددا التزام إسبانيا الراسخ بعقد مؤتمر للسلام مع الطرفين والمجتمع الدولي، بغية تحقيق حل الدولتين، في أقرب وقت ممكن. وهذا هو الطريق نحو الهدف الحاسم المتمثل في إقامة دولة إسرائيل ودولة فلسطين اللتين تعيشان في سلام وأمن.

السيد ماك بين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): شاركت أيرلندا في تقديم القرار (القرار دإط–22/10) الذي قدمته مصر باسم مجموعة الدول العربية، وصوتت مؤيدة له. وقد فعلنا ذلك لضم صوتنا إلى الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ولنكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ونرحب باعتماده من جانب الجمعية يوم الثلاثاء (انظر A/ES-10/PV.45)، ونحث على تنفيذه بالكامل. إن شعب إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة لا يستحقان أقل من ذلك.

فبعد شهرين من النزاع الذي لا هوادة فيه، أصبحت الحالة في قطاع غزة مروعة. إن عدد الضحايا المدنيين مذهل، وهو مستمر في الازدياد. وجرح آلاف آخرون، ونزح الملايين. وهذا غير مقبول مطلقا. وندين القتل اليومي للمدنيين واستهداف البنية التحتية المدنية. ويفرض القانون الدولي الإنساني التزامات على عاتق الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف في أي نزاع.

إن الكارثة الإنسانية التي تتكشف على مرأى منا لا تطاق، وتزداد إلحاحا يوما بعد يوم. وقد ارتفع مستوى المساعدات التي تدخل غزة، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية احتياجات أكثر من مليوني شخص. هذا لا يكفي بالمرة. إن الظروف التي أبرزها المفوض العام لازاريني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في 7 كانون الأول/ديسمبر هي دعوة محزنة للعمل لا يمكننا – بل لا يجب علينا – تجاهلها. يحتاج الناس في غزة إلى الماء والغذاء والدواء والوقود. إنهم بحاجة إليها الآن. ويجب أن تتمكن الأونروا من مواصلة عملها الحيوي. ويجب دخول المعونة على نطاق كاف، ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، بما في ذلك إلى الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

وأيدت أيرلندا أيضا مشروعي التعديلين اللذين قدما يوم الثلاثاء (A/ES-10/L.28 و A/ES-10/L.29). وقد فعلنا ذلك لكي ندين مرة أخرى الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي لا يمكن تبريرها أبدا. ومن الأمور المروعة ما أشارت إليه الروايات من وقوع أعمال عنف جنسي في أثناء الهجمات.

ومع استمرار هذا النزاع، يجب علينا أيضا أن نظل متيقظين للاحتمال الحقيقي جدا المتمثل في مزيد من التصعيد الإقليمي، ولا بد أن نعمل على منعه. إن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق العميق. إذ قُتل أكثر من 100 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بالتزامن مع زيادة خطيرة في عنف المستوطنين المتطرفين. ويجب أن يتوقف ذلك، ولا بد من محاسبة الجناة.

وتثني أيرلندا على الأمين العام على الإجراءات التي اتخذها مؤخرا لمعالجة هذا النزاع في الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتكام إلى المادة 99 لأول مرة منذ 30 عاما. إن التزام الأمين العام بقيام الأمم المتحدة بدور إيجابي في تخفيف حدة هذا النزاع يكتسي أهمية

بالغة. وهو يستحق دعمنا الجماعي. ونرحب بتصرف الجمعية العامة مرة أخرى حيث فشل مجلس الأمن. ومع ذلك، نأسف أسفا عميقا لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع قرار مماثل (S/2023/773) بسبب حق النقض من عضو دائم (انظر S/PV.9442). وكما قلت مرات عديدة، فإن حق النقض مفارقة تاريخية يجب إلغاؤها.

ويتحتم علينا أن نواصل العمل من أجل سلام دائم في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين واحترام القانون الدولي. وهذا هو الاحتمال الوحيد لسلام مستدام. وأيرلندا، من جانبنا، مصممة على العمل مع الشركاء الدوليين لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار لأغراض إنسانية والتحرك نحو عملية سياسية مجدية. إنه السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

السيدة إيت (كمبوديا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي بقوة جهود الأمين العام ونداءه في معالجة الأزمة الإنسانية وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية في غزة دون عوائق. ونشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف والمعاناة الإنسانية التي تفوق الوصف والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية البريئة، ومن بينهم العديد من النساء والأطفال والمسنين.

وشاركت كمبوديا في تقديم القرار المتعلق بحماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية (القرار دإط–22/10)، الذي قدمته مصر باسم مجموعة الدول العربية، وصوتت مؤيدة له. ونرحب باعتماد الجمعية العامة له في 12 كانون الأول/ديسمبر (انظر A/ES-10/PV.45). وتعتقد كمبوديا أن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية ليس مجرد التزام، بل ضرورة ملحة لتجنب زيادة تعميق الكارثة وإلحاق الضرر المروع بأرواح المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن تضمن جميع الأطراف الوصول الآمن والكامل للإغاثة الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها في غزة. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن استخدام المدنيين كدروع بشرية أمر حقير ومؤسف. ولا بد من حماية المدنيين، ويجب عدم استهداف البنية التحتية المدنية. ولذلك، تنضم كمبوديا إلى الآخرين في الدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن المدنيين الذين تحتجزهم حماس وأطراف أخرى كرهائن، وصوتت مؤيدة مشروع التعديل في ذلك الصدد، الذي اقترحته النمسا (A/ES-10/L.28).

وأود أن أؤكد مجددا أن كمبوديا تدين جميع أعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن عرقهم أو ثقافتهم أو دينهم. وعلى نفس المنوال، تدين كمبوديا الهجوم الشنيع على المدنيين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إننا نقف باستمرار متضامنين مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بينما نقدر تقديرا تاما المناقشات العديدة بشأن الأعمال التي تشكل إرهابا.

ومن الأهمية بمكان، الآن، أكثر من أي وقت مضى، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، لتمكين شعبي إسرائيل وفلسطين من التعايش جنبا إلى جنب في سلام ووئام. وتحث كمبوديا جميع الأطراف ذات الصلة على إحياء الجهود الرامية إلى حل النزاع من خلال الدبلوماسية والحوار والوسائل السلمية لإنهاء الأزمة الإنسانية وتحقيق السلام الدائم. وتحقيقا لتلك الغاية، هناك حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لذلك، بدءا بإسكات صوت البنادق.

واسمحوا لي أن أنهي بياني بتكرار ما قلته من قبل: إن الكراهية والانتقام لا يؤديان إلا إلى تغذية دورة أخرى منهما. ولن يولد المسار الراهن للحالة في الشرق الأوسط الأمن المستدام، ولن يحقق السلام الدائم والتعايش في وئام لشعبي فلسطين وإسرائيل.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر الدانمرك بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية منع انهيار النظام الإنساني وتجنب وقوع كارثة إنسانية. وإزاء تلك الخلفية، صوتت الدانمرك مؤيدة القرار (القرار دإط–22/10). وكنا نفضل نصا يدين بشكل قاطع الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين احتجزتهم حماس. ونود أيضا التشديد على أننا نفهم أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية هي دعوة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة للسماح بتلبية الاحتياجات

الإنسانية. وعلى هذا النحو، فإن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية لا ينكر على إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا مرة أخرى في الجمعية العامة لمناقشة الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان المدمرة في غزة التي نشبت بالهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، تعرض السكان المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون لخطر شديد، وأصبحت المنطقة على شفا كارثة. وأدى أيضا إلى مقتل أكثر من 140 من موظفي الأمم المتحدة – وهي أكبر خسارة في الأرواح بين موظفي الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة. ونشيد بالأمين العام لاستناده إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتوصل مرة أخرى إلى الحلول التوفيقية اللازمة للتصرف.

ومن حيث المبدأ، تتمسك كرواتيا بحق دولة إسرائيل في الدفاع عن نفسها وواجب الدولة الأساسي في حماية سكانها. ونؤيد أيضا المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، فضلا عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم فورا. ومن حيث المبدأ أيضا، نؤيد حقوق الإنسان وحماية المدنيين والتقيد بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

إننا نواجه حالة طوارئ إنسانية في غزة. وتتزايد الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين النساء والأطفال. والقرار (القرار دإط–22/10) المطروح للتصويت هو قرار إنساني بحت، ومجرد من أي مضمون سياسي. وطلب منا أن نؤكد ما نحن جميعا ملزمون بحمايته – حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني – اللذان، في اعتقادنا، ينبغي أن يكونا بعيدين عن أي مسألة تتعلق بالمنظور السياسي وأن يكونا في مصلحة الجميع. ولذلك، صوتت كرواتيا مرة أخرى، من حيث المبدأ، مؤيدة القرار.

السيد الحمود (الأردن): في البداية، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم ببالغ الشكر على استجابتكم لطلب استئناف الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية المعنون، ”متحدون من أجل السلام“ (القرار 377 ألف (د–5)) لعام 1950؛ إذ يأتي انعقاد جلستنا هذه بعد عجز مجلس الأمن عن اعتماد القرار الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة، العضو العربي في المجلس، للمطالبة بالوقف الفوري للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والذي جاء استجابة لرسالة الأمين العام لمجلس الأمن، التي استندت للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، للفت انتباه المجلس إلى قرب انهيار الوضع الإنساني في غزة، والوضع الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن اعتماد الجمعية العامة يوم الثلاثاء الماضي لقرار يقضي بالوقف الفوري لإطلاق النار، وبأغلبية ساحقة، تمثلت بتصويت 153 دولة مؤيدة اعتماده، ومشاركة أكثر من 100 دولة في تقديمه، يعكس جليا الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بضرورة وقف الحرب الإسرائيلية المستعرة على الشعب الفلسطيني في غزة. وهنا يؤكد الأردن على ضرورة تعاون الدول لوقف هذه الحرب على غزة، وعلى حتمية تظافر الجهود الدولية للضغط على إسرائيل لتنفيذ القرار ووقف عدوانها الغاشم على المدنيين الأبرياء في القطاع. وهذا يتطلب النظر بجدية في محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وفرض الإجراءات الفردية والجماعية المضادة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية.

إن تحرك المجتمع الدولي اليوم (انظر A/ES-10/PV.45)، بات يشكل حاجة ملحة ومطلبا مشروعا أكثر من أي وقت مضى في ردع إسرائيل عن ارتكاب المزيد من جرائمها اللاإنسانية بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة، التي أسفرت حتى يومنا هذا عن استشهاد ما يقرب من 19 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وإن دلت هذه الأرقام على شيء، فإنها تدل على مدى رغبة إسرائيل في الانتقام من جميع أبناء الشعب الفلسطيني. والتاريخ يثبت أن حروب إسرائيل ومجازرها ضد أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، لم تكن يوما للدفاع عن النفس، بل للانتقام، ولامتهان الكرامة والحياة الإنسانية لهذا الشعب المرابط والباسل، ولكسر إرادته وصموده. وهذه أضغاث أحلام لن تتحقق. وستعي إسرائيل أن ما تقوم به سيزيد من عزم وصلابة الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، التي لن يتخلى عنها ما طال الدهر.

إن المشاهد التي يتم توثيقها لجرائم إسرائيل البشعة في غزة يوما تلو الآخر، وآخرها حادثة إعدام مدنيين، يحتمون داخل مدرسة في شمال غزة وضرب المنشآت الأممية، ومدارس الأونروا، والتبجح في تعرية المدنيين العزل بأسلوب بربري، واستخدام جيش الاحتلال للفلسطينيين كدروع بشرية في عملياته العسكرية داخل القطاع ينسف المبررات والحجج التي يتم سياقها للدفاع عن إسرائيل، وتبرير جرائمها في غزة. وهو الأمر الذي لا يدع مجالا للشك بأن هذه الحرب ما هي إلا عدوان وانتقام وعقاب جماعي إسرائيلي سافر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

ونؤكد هنا على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق، ووقف الحرب المستعرة التي دخلت يومها الـ 70، في الوقت الذي نرى فيه عجز المجتمع الدولي في منع إسرائيل عن مواصلة قتلها للمدنيين بشكل عشوائي، وحرمانها للغزيين من حقهم في الغذاء والماء والدواء والوقود، واستخدامها للغذاء كسلاح، والتي جميعها يمثل جرائم حرب أخرى، يجب أن تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنها.

إن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين منذ بدء العدوان بما فيها تصريحاتهم في الأمم المتحدة وأمام مجلس الأمن، لهي إثباتات أخرى حول استهداف إسرائيل المدنيين الفلسطينيين ونية القتل الجماعي، والتطهير العرقي، والإبادة. وسيتم استخدام هذه الأدلة في مساءلة إسرائيل قانونيا وجزائيا في المستقبل. سيواصل الأردن تقديم المساعدات إلى الأشقاء الفلسطينيين بكل السبل والإمكانيات المتاحة، بما في ذلك من خلال المستشفيين العسكريين في قطاع غزة وفي نابلس، وكذلك عبر المحطتين الطبيتين في الضفة الغربية.

ونعيد تأكيدنا على وقوف الأردن إلى جانب الشعب الفلسطيني في صموده على أرضه، ورفضنا القاطع لأية محاولات تستهدف الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة كونها امتدادا وجزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية الواحدة. ونؤكد، في هذا الصدد، بأنه لن يكون هنالك أي حل للقضية الفلسطينية على حساب أي دولة أخرى. فمحاولات التهجير القسري وتصفية القضية الفلسطينية هي خطوط حمراء بالنسبة للأردن والأردنيين قيادة وشعبا.

وفي الختام، نجدد تأكيدنا الراسخ بأن تلبية حق الفلسطينيين في العودة والتعويض في إطار حل شامل للصراع وفقا لمسائل الوضع النهائي وقرارات الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لحل مسألة اللاجئين ضمن حل شامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شاركت إندونيسيا في تقديم القرار دإط-22/10، الذي عرضته مصر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، لأننا نقدر الأرواح البشرية والإنسانية. ولذلك، ترحب إندونيسيا بكون أن 153 بلدا صوتت مؤيدة القرار. إنها رسالة واضحة من غالبية أعضاء الجمعية العامة بأننا نرفض أن نكون جزءا من فصل من التاريخ يدعم قتل الآلاف من النساء والأطفال في غزة. إننا نرفض أن يُنظر إلينا على أننا بلدان غضت الطرف عن الفظائع في غزة. إننا نرفض أن نكون متواطئين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في غزة.

واليوم، حتى بعد النداءات من كل ركن من أركان العالم لوقف إطلاق النار، بما في ذلك إجراء الأمين العام الذي يستند إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لأول مرة منذ عقود (S/2023/962)، ما زلنا نشهد قتل المدنيين الأبرياء، وانهيار الحالة الإنسانية في غزة، وفشل الإنسانية. فلنكن واضحين. إن ما نشهده يقترب من الإبادة الجماعية. والمفارقة هي أن كل هذا يحدث في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وهو إعلان ملتزم بالاعتقاد بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. واليوم، ذلك يستبعد بوضوح الفلسطينيين.

متى سيحين الوقت للقول إن الكيل قد طفح؟ هل هو عندما يصل العدد إلى 000 25 قتيل أو 000 50 قتيل أو 000 100 قتيل؟ هل هو الوقت عندما يُطرد جميع الفلسطينيين بنجاح من غزة؟ إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نوقف هذه الفظائع الآن. ونحث إسرائيل وجميع الأطراف المعنية على تنفيذ هذا القرار فورا وبفعالية، لأننا بحاجة إلى وقف الفظائع وإنقاذ الأرواح. ويتعين علينا تقديم المساعدة الإنسانية

في جميع أنحاء غزة. نحن بحاجة إلى أن تسود الإنسانية. ونحن بحاجة إلى تنفيذ هذا القرار، إلى جانب القرارات السابقة للجمعية العامة ولمجلس الأمن.

لقد حان الوقت الآن للعمل على وقف قتل النساء والأطفال ودورة العنف، وإعلاء شأن الإنسانية. ويجب أن نتصرف الآن لدعم ميثاق الأمم المتحدة.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، تشكر بوليفيا مصر، التي تتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، على عرضها القرار دإط–22/10، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 12 كانون الأول/ديسمبر. ولأننا نؤمن بالحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار لدواع إنسانية في مواجهة الكارثة الرهيبة التي ألحقتها قنابل إسرائيل بالنساء والرجال الفلسطينيين في غزة، أيَّد بلدي القرار وشارك في تقديمه. وفي الأسبوع الماضي أيدنا أيضا مشروع القرار S/2023/970 في مجلس الأمن، الذي عرقلته الولايات المتحدة للأسف في دليل واضح آخر على إساءة استخدام حق النقض، وهو حق ممنوح للأعضاء الدائمين في المجلس. فبعد شهرين من بدء العدوان على الشعب الفلسطيني في ما هو حالة مأساوية، من المثير للصدمة أن مجلس الأمن لم يبعث برسالة حازمة وموحدة ترمي إلى إنقاذ الأرواح وضمان أن توقف إسرائيل إبادتها الجماعية للشعب الفلسطيني. لقد أصبحت الجمعية العامة مكانا للخطب البليغة التي تتباهى بأن البعض يفعل أكثر من غيره لمساعدة الفلسطينيين. لكنهم نسوا أهم شيء، وهو أن عليهم أن يعملوا معا في المطالبة بوضع حد للقنابل والأسلحة الإسرائيلية وضمان عدم تواطؤهم. ويجب عليها أن تتوقف عن توريد الأسلحة وأن تكفل قيام المجتمع الدولي، والقانون الدولي، باتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن هذه الجرائم.

وأسوأ ما في الأمر هو أن ممثلي السلطة التي تحتل الأرض الفلسطينية يأتون إلى هذه القاعة غير متأثرين على الإطلاق بعشرات الآلاف من الأرواح التي أزهقت. إذا لم يكن موت حوالي 000 20 شخص بريء كافيا، فكم عدد الوفيات الأخرى التي يجب أن ينعاها العالم قبل أن يتوقفوا عن مهاجمة الناس الذين لا يقاتلون إلا من أجل حريتهم؟ كم عدد الأطفال الذين يجب أن يستسلموا ويفقدوا حياتهم؟ ولا يمكن لإسرائيل أن تواصل التصرف خارج نطاق القانون الدولي. ويجب أن تخضع للمساءلة عن أعمالها.

فبعد مرور خمسة وسبعين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل متفرجا سلبيا في هذا النزاع. ويجب على جميع الدول والجهات الفاعلة المعنية أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في الدعوة إلى العدالة والسلام في المنطقة الآن.

أخيرا، كانت بوليفيا وستظل دائما على الجانب الصحيح من التاريخ. سنكون إلى جانب حقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني.

السيدة آل ثاني (قطر): شكرا لكم، السيد الرئيس، على استئناف عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بسبب فشل مجلس الأمن مجددا في اعتماد مشروع القرار العربي المقدم استجابة للوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة، حيث يواجه أشقاؤنا الفلسطينيون أسوأ كارثة إنسانية في العالم؛ على الرغم من أنه قرار إنساني محض وحظي بمشاركة قرابة المائة من الدول الأعضاء في تقديمه، وأتى على إثر التحرك غير المسبوق للأمين العام للأمم المتحدة من خلال رسالته المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر إلى رئيس مجلس الأمن، تفعيلا للمادة 99 ميثاق الأمم المتحدة، حيث طالب فيها المجلس بإعلان وقف عاجل لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

وتجدد دولة قطر إدانتها للعدوان الإسرائيلي الذي تسبب بأكثر من 000 18 من الضحايا المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، إضافة إلى تهجير قرابة مليوني إنسان قسريا وحرمان المدنيين من وسائل الحياة، واستهداف الأعيان المدنية وقتل الصحفيين، وكذلك استهداف المنشآت الدولية ومقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، في خرق صارخ للقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي ذات السياق، جاءت رسالة المفوض العام

لوكالة الأونروا المؤرخة 7 كانون الأول/ديسمبر، إلى رئيس الجمعية العامة، حيث أشار فيها إلى أنها تأتي في أحلك ساعة في تاريخ الوكالة الممتد لـ 75 عاما.

لقد آن الأوان لأن يطبق القانون الدولي الإنساني، بدون تمييز وبدون ازدواجية في المعايير. ولذلك، نرحب باعتماد الجمعية العامة يوم الثلاثاء الماضي القرار دإط-22/10 المقدم من المجموعة العربية الذي صوتت لصالحه 153 دولة، مما يعكس رغبة المجتمع الدولي بوضع حد لما يشهده يوميا من سفك للدماء، ومعاناة إنسانية تفوق الوصف. وتكمن أهمية القرار في أنه يطالب بوقف إطلاق نار إنساني، ويدعو كل الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، خاصة حماية المدنيين. ويطالب بالإطلاق الفوري والغير مشروط للرهائن، إضافة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وهو يأتي استجابة لنداء الأمين العام والمفوضة العام الأونروا، كما أنه يعكس بوضوح المبادئ والضرورات الإنسانية الملحة المتفق عليها دوليا.

أثمرت الجهود الدبلوماسية الحثيثة لدولة قطر بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في الشهر الماضي، اتفاقا تم بموجبه تطبيق هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام. وتم الاتفاق لاحقا على تمديدها وصولا إلى سبعة أيام. وتم إخلاء سبيل أكثر من مائة من الأسرة من النساء والأطفال المحتجزين في قطاع غزة، ومئات النساء والأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. كما سمحت هذه الهدنة بدخول المزيد من المساعدات الإغاثية التي تشتد الحاجة إليها في قطاع غزة. وتواصل دولة قطر جهودها الدبلوماسية لتجديد الهدنة.

ونأمل بأن يتم البناء على ما تحقق حتى الآن لإنجاز اتفاق شامل ومستدام يُنهي الحرب ويوقف سفكَ الدماء، سفك دماء أشقائنا الفلسطينيين، ويقود إلى محادثات جادة، وإطلاق عملية سياسية تفضي إلى سلام شامل، ودائم وعادل وفق قراراته الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية على أساس مبدأ حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه.

ختاما، أعطى اعتماد الجمعية العامة للقرار العربي يوم الثلاثاء الماضي أملا جديدا للمدنيين في قطاع غزة لاسترداد حقوقهم الأساسية، خاصة حقهم في الحياة. كما وجه رسالة مهمة بأن المجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة للأمم المتحدة، راغب وقادر على الاستجابة للتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، والخروقات السافرة للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا الآن إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

ووفقا لما اتفق عليه في الجلسة العامة الخامسة والأربعين، المعقودة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، ستستأنف الجمعية مناقشتها للبند 5 من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الهجوم الإسرائيلي حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، والأطفال الفلسطينيين، والتاريخ الفلسطيني، والحضور الفلسطيني، والوجود الفلسطيني. إنه يستهدف السكان والمستشفيات والبنية التحتية والمنازل والمخابز والمعالم والمساجد والكنائس التاريخية التي تشهد على تاريخنا المتنوع والطويل. لقد دمرت إسرائيل أحياء بأكملها وسوّتها بالأرض، وشردت كل فلسطيني تقريبا في غزة، وأعادت مشاهد وذكريات نكبة عام 1948 بما شملت من مذابح وترحيل قسري لشعبنا.

كما تستهدف الحرب حاضرنا ومستقبلنا، وتقتل المهندسين والأطباء والشعراء والأكاديميين. وتستهدف مَن يمكنهم توثيق الجرائم وإعلام العالم – الصحفيين. إننا ننعى أحد هؤلاء الصحفيين: سامر أبو دقة، الذي أصيب في غارة إسرائيلية بطائرة مسيَّرة، وترك ينزف حتى الموت لمدة ست ساعات بينما مُنعت سيارات الإسعاف من الوصول إليه. وزميله وائل الدحدوح – الذي قتلت زوجته آمنة؛ وابنه محمود

البالغ من العمر 15 عاما؛ وابنته شام البالغة من العمر 7 سنوات. وحفيده آدم البالغ من العمر 18 شهرا في غارة إسرائيلية سابقة قبل بضعة أسابيع – أصيب هو نفسه في نفس غارة الطائرة المسيَّرة التي أصيب خلالها سامر. وبعد إبلاغه بالمأساة، قال وائل الدحدوح:

(تكلم بالعربية)

”معلش“.

(تكلم بالإنكليزية)

ونقول له:

(تكلم بالعربية)

”مش معلش“.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد طفح الكيل.

هذه هي الطريقة التي تدير بها إسرائيل هجماتها: من خلال الفظائع. لأن هدفها ليس الأمن – وليس أمن الأسرى في غزة، ولا أمن الشعب الإسرائيلي – بل تدمير وتشريد الشعب الفلسطيني، حتى لو كان ذلك يعني إطالة أمد النزاع إلى ما لا نهاية.

وأوضحت أم فلسطينية تنظر إلى طفلها الصغير أنها أطلقت عليه اسم أيوب توخيا للصبر. أيوب هو أحد أنبيائنا. إنه النبي الذي عرف بالصبر. وقالت إنها تدرك أنه، لكونه فلسطينيا مولودا في غزة تحت الاحتلال والحصار، سيحتاج إلى صبر لا نهاية له لتحمل المعاناة التي ستلحق به. لكنها لم تتخيل قط أن المعاناة ستصل إلى هذا الحجم. ومثل والدة أيوب، ما برح الآباء الفلسطينيون يدعون بألم ألا يضطروا إلى الانتظار أكثر من ذلك حتى تتوقف الأهوال ويُنقذ أطفالهم.

ويقع على عاتق البلدان التزام أخلاقي وقانوني بالعمل، ووقف الفظائع وإنقاذ الأرواح البشرية. يواجه مليون طفل فلسطيني في غزة حكما بالإعدام يمكن أن يدخل حيز التنفيذ في أي لحظة. تذكروا ما قاله الأمين العام: قطاع غزة مقبرة للأطفال. ولا ينبغي لأي بلد أن يؤدي دورا في إصدار أحكام الإعدام هذه أو أن يقبل التوقيع مع القتلة على شهادات وفاة لأطفالنا.

وما فتئ الناس في جميع أنحاء العالم يطالبون بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الأمين العام وقادة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وما فتئت الأمم المتحدة، من خلال الأمين العام وجميع وكالاتها، تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وما برحت المجتمعات الإنسانية وأوساط حقوق الإنسان تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وكان مجلس الأمن، من خلال 13 عضوا من أعضائه، مستعدا للدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ولم يعرقله سوى صوت واحد: حق نقض واحد. لقد تصرفت الجمعية العامة حيث منع مجلس الأمن من العمل: لدعم القانون الدولي من أجل حماية المدنيين وكفالة صون السلم والأمن الدوليين. كان التصويت لا لبس فيه. إن العالم يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، حيث صوت 157 بلدا مؤيدا القرار (القرار دإط–22/10)، ولم يعارضه سوى 10 بلدان.

ولا سبيل إلى إنهاء المذابح التي ترتكب بحق المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بهذه الوتيرة غير المسبوقة، ولا للتصدي للكارثة الإنسانية التي صنعها الاحتلال على نطاق غير مسبوق، إلا من خلال وقف إطلاق النار. هل يرى الأعضاء ما يتحمله شعبنا في غزة؟ هل يرى الأعضاء أطفالنا تحت الأنقاض؟ هل يراهم الأعضاء يتضورون جوعا؟ هل يراهم الأعضاء وقد بترت أطرافهم؟ هل يراهم الأعضاء وهم يرتجفون؟ إن أطفالنا يُقتَّلون أو يُيتمون. إنهم يعرفون الآن عن الموت أكثر بكثير من الحياة. إنهم ليسوا أضرارا جانبية. إنهم جيل آخر وقع ضحية لآلة الحرب الإسرائيلية. لقد كان أطفالنا دائما هدفا، من أجل إرهاب شعب وترويعه أملا في هزيمته. كيف يمكن أن نصف حربا ضحاياها الرئيسيون من المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال؟ إنها حرب المجازر. هل في القانون الدولي حق ارتكاب المجازر؟ كيف يمكن لأحد أن يدافع عن هذه الحرب وهي تُشَن من خلال المجازر

يوما بعد يوم، حتى في هذا اليوم ونحن جالسون في هذه القاعة؟ إن إسرائيل تعامل الفلسطينيين "كحيوانات بشرية"، كما تسميهم، تذبحهم وتجوّعهم. كيف يمكن لأحد أن يؤيد ذلك أو حتى أن يقف مكتوف اليدين بينما يحدث ذلك؟

أولئك الذين يطالبون بحماية المدنيين، والتمسك بقوانين الحرب والمساعدات الإنسانية وإيصالها، بينما يرفضون الدعوة إلى وقف إطلاق النار، هم على أحسن تقدير واهمون. فإسرائيل ترتكب فظائع شنيعة منذ أكثر من شهرين – 70 يوما في الواقع – وعلى مدى أكثر من شهرين، تجعل غزة عن عمد غير صالحة للعيش لحياة البشر وتُجبر مليوني فلسطيني على النزوح قسرا منذ أكثر من شهرين. وهذا جزء لا يتجزأ من الهجوم – وهو هجوم إجرامي بشكل مقصود يهدف إلى التسبب في أقصى قدر من الألم لإجبار شعب على الخروج من بلده. ولد اعترفت إسرائيل بذلك الهدف، بتلك الجريمة.

إن الأعضاء لا يقدرون على معارضة التطهير العرقي لشعبنا بينما يدعمون في الوقت نفسه الهجوم الذي يُمكن من تنفيذه. ولقد فشل أولئك الذين يحاولون إلحاق الخزي بمن يدعون إلى هدنة إنسانية. فقد تكلَّمت الجمعية العامة وتكلَّم العالم وتكلَّم 153 بلدا (انظر A/10/PV.45). العار على أولئك الذين يرفضون الوقوف ضد الفظائع. وباسم الإنسانية والأخلاق والشرعية، تصرفت الجمعية العامة مطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وفشلت إسرائيل في جهودها للتنمر على الدول الأعضاء للأمم المتحدة وتخويفها وإسكاتها. لقد صوتت الدول الأعضاء بـ "نعم" على ميثاق الأمم المتحدة وصوتت بـ "نعم" على اتفاقيات جنيف. في هذه الذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صوتوا بـ "نعم" لحقوق الإنسان، وفي هذه الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، صوتوا معارضين لنكبة جديدة حتى لا يسمحوا مرة أخرى بحدوث نكبة أخرى أبدا. ونحيي جميع الأعضاء الذين وقفوا مع الشعب الفلسطيني والذين وقفوا مع العدالة ومع القانون الدولي. ويجب أن يتبع ذلك التصويت عمل جماعي حازم لضمان تنفيذ القرار (دإط–22/10) دون مزيد من التأخير. إن ثمة أهمية لكل يوم وكل ساعة وكل دقيقة، فيما تتابع فصول مأساة إنسانية.

إن الشعب الفلسطيني هنا ليبقى، وليبقى في وطنه. وله الحق في الحرية والاستقلال. وهذا هو السبيل الوحيد نحو السلام والأمن المشتركين. ويثبت نتنياهو كل يوم أن أهداف هذا الهجوم هي الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية. ويقولها علانية. إن دعم هذا الهجوم يسمح لنتنياهو بتحقيق أهدافه الإجرامية. إن مكان نتنياهو هو محكمة في لاهاي، وليس في السلطة في إسرائيل.

قُتل أيوب مع إخوته وأخواته في قصف إسرائيل لمنزلهم. لقد خذلناه جميعا هو وآلاف الأطفال الآخرين وآلاف النساء والرجال والعائلات. وإننا هنا اليوم لإنقاذ كل أولئك الذين لا يزال بالإمكان إنقاذهم. كل حياة مقدسة، ولا يوجد شيء أكثر قداسة من حياة الطفل. فلننقذ أطفال فلسطين. ولأولئك الذين يقولون إنهم يعارضون الجرائم الفظيعة، نسأل: هل هناك استثناء إذا كانت إسرائيل هي التي ترتكب تلك الجرائم، أو إذا كان الضحايا فلسطينيين؟ لا شك أن ما يحدث في غزة يُشكِّل جرائم فظيعة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وفي مواجهة هذه الفظائع، لا يوجد سوى موقف أخلاقي واحد، موقف واحد يمكن الدفاع عنه – وهو وقف إطلاق النار الآن، وقف إطلاق النار الآن، وقف إطلاق النار الآن، ووقف الإبادة الجماعية. أوقفوا الإبادة الجماعية التي تُرتكب ضد الفلسطينيين وأطفالهم.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كان يمكنني أن أقف هنا وأكرر سرد الفظائع المروعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما كان هناك وقف لإطلاق النار انتهكته المذبحة التي خططت لها حماس. وكان بإمكاني مناقشة الاغتصاب الجماعي للنساء وتشويههن، وحرق عائلات بأكملها أحياء وقطع رؤوس الأطفال، لكنني وقفت هنا بالفعل وعرضت على الأعضاء لقطات من ذلك اليوم الأسود. لقد ناقشت مرارا الفظائع وسفك الدماء، ولكن للأسف، تُفضِّل هذه الهيئة دفن رأسها في الرمال. وللأسف، هذا هو ما أصبحت عليه الأمم المتحدة.

لذا، بدلا من الحديث عن الماضي، سأحاول تذكير هذه الهيئة بالحاضر والحديث عن المستقبل. المستقبل الذي ينتظرنا إذا لم يتم

القضاء على نازيي حماس وإذا كان هناك وقف لإطلاق النار يسمح لحماس بإعادة تجميع صفوفها وإعادة التسلح ومواصلة حكمها الإرهابي في غزة. وهذا هو معنى وقف إطلاق النار.

إن هذا القرار (القرار دإط–10/22) الذي أشادت به وفود كثيرة جدا – ومن المثير للاشمئزاز، وليس لدي كلمة أخرى أصف بها ذلك – يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ولذلك، يجب أن أسأل تلك الوفود اليوم: ماذا يعني ذلك؟ ما هو وقف إطلاق النار الإنساني؟ هل هو وقف لإطلاق النار لمدة ست ساعات للسماح بدخول الغذاء والماء إلى غزة؟ من الواضح لا بالنظر إلى مدى تسهيل إسرائيل كل يوم لدخول مئات الأطنان من المواد الغذائية والمياه. فهل هو وقف لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام حتى يمكن إدخال الإمدادات الطبية والوقود؟ الجواب هو أيضا لا، لأن الشاحنات المحملة بهذه الإمدادات تدخل غزة من خلال التسهيلات الإسرائيلية كل يوم. هل هو وقف إطلاق النار لمدة أسبوع لإجلاء المدنيين الجرحى؟ لا مرة أخرى. فهذا ما يحدث بالفعل على أرض الواقع إلى جانب المستشفيات الميدانية وسفن المستشفيات العائمة – وإسرائيل تُيسِّر كل تلك الجهود.

ولذلك، أسأل مرة أخرى: ما معنى وقف إطلاق النار الإنساني هذا؟ لا يوجد شيء من هذا القبيل. إنها كذبة كبيرة، إخفاء للحقيقة. إن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية يعني وقف إطلاق النار لإنقاذ الإرهابيين. فلسنا أغبياء. وهذا القرار لا يهدف إلا إلى إنهاء الحرب ضد نازيي حماس. آسف على هذه الكلمات: إن الأعضاء لا يبالون البتة بإسرائيل وبمستقبلنا. إن إنهاء الحرب يعني أن ندير ظهورنا للرهائن. وهو يعني ضمان استمرار دور حماس في غزة. أنا لا أفهم ذلك. ألم يكن القمع على مدار 18 عاما في غزة – ضد الفلسطينيين بالمناسبة – حفر أنفاق الإرهاب في أراضينا وإطلاق الآلاف والآلاف من الصواريخ بشكل عشوائي على المدنيين الإسرائيليين – ألم يكن كل ذلك كافيا؟

إن الشيء الوحيد الذي يضمنه وقف إطلاق النار هو مستقبل الجهاديين مرتكبي الإبادة الجماعية. وحماس وحدها هي التي يدافع عنها هذا القرار. وينبغي للأعضاء أن يكفوا عن إخفاء نواياهم وراء حللهم وعباراتهم الدبلوماسية. وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية – هذا القرار يخدم جدول أعمال مشوها. على الأقل. فلتوضحوا ذلك لجميع الدول الأعضاء. فهدف هذا القرار هو إبقاء حماس في السلطة – انتهى الكلام. وأود أن أذكِّر أولئك الذين ربما نسوا من هم هؤلاء الإرهابيون المتوحشون لأنه كان بإمكانهم أن يقولوا شيئا آخر في قرارهم، كان بإمكانهم دعوة الإرهابيين إلى تسليم أنفسهم أو إطلاق سراح جميع الرهائن. وعندها، ستنتهي الحرب صباح الغد. تحتجز حماس حاليا 132 رهينة في غزة. لقد أُخذ هؤلاء الأبرياء بوحشية من أَسرَّتهم ومن حفل ومن بين أذرع أحبائهم، وهم لا يُعاملون على الإطلاق وفقا للقانون الدولي. فحماس رفضت حتى أن تسمح للصليب الأحمر بزيارتهم. تلك هي أخطر الجرائم التي يمكن أن توجد ولا تستطيع الجمعية العامة حتى أن تحْمِل نفسها على أن تذكر حماس بالاسم – يا للجبن.

ولكن الآن، بعد إطلاق سراح بعض الرهائن، بدأنا نسمع القصص المرعبة لما عانوه. وصف أحد الرهائن المفرج عنهم، وهو عامل زراعي من تايلند، كيف تعرض الرهائن الإسرائيليون المحتجزون معه للتعذيب بالأسلاك الكهربائية. وروى إيتاي ريغيف البالغ من العمر 18 عاما أنه بعد أخذه رهينة، أجرت له حماس عملية جراحية دون تخدير. شقيقته مايا، بالمناسبة، التي أصيبت برصاصة في ساقها قبل اختطافها، أصلحت حماس بشكل معكوس كسرا في عظامها. واحتُجز إيتان يالومي البالغ من العمر 12 عاما في الحبس الانفرادي لمدة 16 يوما، أجبر خلالها على مشاهدة فظائع نازيي حماس تحت تهديد السلاح. وعندما بكى، هددت حماس/داعش بقتله. ويجب على جميع الذين لديهم أطفال هنا أن يفكروا في ذلك للحظة – أجبرت حماس الأطفال على مشاهدة أسرهم وأصدقائهم وهم يُذبَحون. أمضت إميلي هاند البالغة من العمر تسع سنوات 50 يوما كرهينة. والحاصل اليوم، بعد أسابيع من إطلاق سراحها، أنها لا تزال غير قادرة على الكلام. إنها خائفة جدا. لا يمكنها إلا أن تهمس. فما السبب؟ لأن إرهابيي حماس هددوا بقتلها إذا أصدرت أدنى صوت في نفق الإرهاب حيث كانت محتجزة.

ولا يزال هناك 132 رهينة محتجزين في غزة. أرجوكم، لا يزال كفير بيباس البالغ من العمر عشرة أشهر وشقيقه أرييل البالغ من العمر أربع سنوات محتجزين كرهائن هناك. لا أستطيع أن أتخيل الفظائع التي يتعرضان لها كل يوم. إن النساء والأطفال والمسنين يعانون معاناة لا يمكن تصورها. ولذلك، فإن الدعوة إلى وقف إطلاق النار الآن، بينما لا يزالون محتجزين، هو أكثر شيء غير أخلاقي يمكن القيام به. وإذا كانت الجمعية العامة تريد وقف إطلاق النار، فينبغي لها أولا وقبل كل شيء أن تفعل كل ما في وسعها لإعادة جميع الرهائن إلى ديارهم. إن الكلمات الجوفاء ليست سوى تشدُّق بالألفاظ. فالكلام وحده لا يكفي. ولكن بدلا من ذلك، فإن الجمعية العامة اختارت الدفاع عن وحوش حماس، القادرين على إبادة الأسر وتعذيب الأطفال. أنا آسف، لكنه أمرٌ بغيض ومخز.

لكن حماس لا تعير اهتماما لا للإسرائيليين ولا لسكان غزة فحسب. ولكن المثير للدهشة أنهم أيضا لا يهتمون بالإسلام. ولا أعرف كيف. فوفقا للإسلام، سُمح لحماس باغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن جنسيا. ربما لأن حماس لا تعتبر الإسرائيليين بشرا؟ ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت حماس أكثر من 11 000 صاروخا وقذيفة على إسرائيل، واليوم أثبتت حماس أن قتل الإسرائيليين أهم من الحفاظ على الأماكن الإسلامية المقدسة التي تدعي أنها تحميها. شاهدوا هذا الفيديو.

حدث ذلك قبل ساعات – أطلقت حماس صاروخا باتجاه المنطقة المجاورة لجبل الهيكل/الحرم الشريف واعترضت القبة الحديدية الإسرائيلية الصاروخ ودافعت عن المسجد الأقصى من حماس. فلتفكروا في ذلك – إسرائيل تدافع عن المسجد الأقصى من صواريخ حماس.

وأسأل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي: هل هؤلاء هم الأشخاص الذين اختارا الدفاع عنهم – مجموعة من الإرهابيين مرتكبي الإبادة الجماعية الذين يفضلون الجهاد بأي ثمن على الأماكن الإسلامية المقدسة؟ وكما دمر داعش المساجد، فإن حماس مستعدة لتفجير المسجد الأقصى، والكثيرون مستعدون للدفاع عنها – وهو أمر لا يصدق.

إن العملية الإسرائيلية في غزة ليست ردا على 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنها ليست كذلك. إنها لا تهدف إلا لضمان عدم حدوث هذه الفظائع مرة أخرى، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي القضاء على قدرات حماس. وليس هناك من سبيل آخر. وليس هناك من خيار آخر. إن حماس سرطان، ويجب استئصالها، وكل قرار يُعتمد هنا ولا يدعم القضاء على حماس لا يؤدي إلا إلى تمكين هؤلاء الإرهابيين والتمهيد لمستقبل من المعاناة على الصعيد الإقليمي. هذا ما يريده أسياد حماس الإيرانيون المحركون لها – نحن نعرف ذلك – لكنني لا أستطيع أن أفهم لماذا تجاريهم البلدان السنية في العالم في ذلك. ولهذا السبب، وبغض النظر عن عدد القرارات المدمرة التي تتخذها الجمعية، لا يمكن لإسرائيل أن تتوقف حتى تُهزَم حماس. وهذا الأمر يتعلق بمستقبلنا. ويتعلق ببقائنا، ولن يجبرنا أي قرار تتخذه الجمعية العامة – أعتذر – على دفعنا إلى الانتحار الجماعي. سندافع عن أنفسنا وسندافع عن مستقبلنا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسا للمجموعة.

وأود، سيدي الرئيس، أن أشكركم جزيل الشكر على استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة مرة أخرى بعد جلستها السابقة المعقودة في 27 تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/ES-10/PV.41).

إننا نعقد مجددا مرة أخرى دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لإظهار اقتناعنا القوي بأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، قد اتخذت بُعدا خطيرا جدا لا يمكن للعالم بأسره أن يستمر في تجاهله. وما فتئت الخسائر اليومية في أرواح الأبرياء في غزة وفي أماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة تهز الضمير الإنساني. ويرجع ذلك إلى تصعيد العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وإزاء هذه الخلفية، كان النداء العالمي الذي أطلقته الدول والمجتمع المدني مدويا جدا في الدعوة إلى وقف فوري

لإطلاق النار بغية وضع حد نهائي للمذابح التي لا مبرر لها والكارثة الإنسانية المتعاظمة. وتدعو منظمة التعاون الإسلامي هذه الهيئة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها في هذا الصدد والتعبير بقوة عن أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، وهو صون السلام والأمن الدوليين والتمسك بالقانون الدولي.

وفي مواجهة عجز مجلس الأمن عن التصرف بسرعة لمنع التهديد العالمي المحتمل للسلام والأمن الذي يُمثّله العدوان الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، تدعو منظمة التعاون الإسلامي بقوة الجمعية العامة، بوصفها الصوت الجماعي للمجتمع العالمي، إلى الاضطلاع بدورها الحاسم في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وبناء على ذلك، تشجب المنظمة بشدة تصعيد الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوانها المستمر على السكان المدنيين وممتلكاتهم، في إطار الحملة الاستعمارية الإسرائيلية الوحشية الرامية إلى ضم منازل الفلسطينيين وانتهاك حرمة المسجد الأقصى وغيره من المواقع الثقافية والدينية.

وفي ذلك الصدد، تشيد منظمة التعاون الإسلامي بالإجراء الذي اتخذه مؤخرا معالي الأمين العام بالاستناد إلى المادة 99 من الميثاق في سياق السعي لوقف سريع للخسائر الفادحة في أرواح المدنيين الأبرياء وآثارها السلبية على صون السلام والأمن الدوليين. وتحذر المنظمة أيضا من أن استئناف الأعمال القتالية في أعقاب الهدنة المؤقتة التي دامت أسبوعا لا يزال يتسبب في خسائر بشرية في صفوف الشرائح الضعيفة من سكان غزة وأماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى مع استمرار العلامات الخطيرة على امتداد الأزمة الوشيك إلى أجزاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

منذ اندلاع العدوان المسلح مؤخرا على الشعب الفلسطيني، نزح أكثر من 80 في المائة من سكان غزة، وسُجّل عدد غير مسبوق من القتلى المدنيين، بما في ذلك حوالي 133 من عمال الإغاثة التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وكُنا قد حذرنا في رسالة سابقة من أن التهجير القسري لسكان غزة هو بمثابة نكبة أخرى، مما عرض الفلسطينيين للتهجير القسري وما ترتب على ذلك من الاستيلاء على وطن أجدادهم في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وإذ تستعد الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نوجه الانتباه إلى الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني، منذ أن أُجبر على الفرار من أرض أجداده قبل أكثر من 70 عاما. وتفاقم ذلك بسبب الهجمات الوحشية على سكان الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب كل من قوات الاحتلال الإسرائيلية وجماعات المستوطنين الإسرائيليين الذين سلحتهم السلطة القائمة بالاحتلال تسليحا كثيفا. وتدعو منظمة التعاون الإسلامي هذه الهيئة العالمية إلى التحرك بسرعة للحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني المضطهد وحقوقه الإنسانية، ذلك الشعب الذي لا يزال يعيش تحت القهر الاستعماري؛ وفي ظل حرمان بلا نهاية من حقوقه الإنسانية والاجتماعية والثقافية.

ومنذ اندلاع العدوان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، واصلت منظمة التعاون الإسلامي دعوة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة إلى تحمل مسؤوليتها العالمية بعدم السكوت عن الظلم التاريخي والتهجير الجماعي وجرائم الحرب ضد الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، تدعو المنظمة الأطراف الفاعلة العالمية إلى ممارسة جميع أشكال الضغط على إسرائيل للاستجابة للنداء الواضح إلى وقف دائم لإطلاق النار لأسباب إنسانية، بما في ذلك السماح بالوصول إلى الممرات الإنسانية ووقف الهجمات التي تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح بين السكان المدنيين في غزة وأماكن أخرى في الأرض الفلسطينية. وتدعو المنظمة كذلك المجتمع الدولي إلى التحرك بسرعة ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلية على جرائم الحرب البشعة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني والبشرية عموما، وتدعو إلى تدخل فوري لوقف المذبحة.

وتُشدِّد منظمة التعاون الإسلامي أيضا على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع معايير القانون الدولي الإنساني كما دعت إليها مرارا الجمعية العامة، بما في ذلك

القرار دإط-10/20 المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2018، بإرسال قوة حماية دولية لحماية أرواح الأبرياء من الهجمات المستمرة لقوات الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين المتطرفين.

علاوة على ذلك، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجددا أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دون ممارسة الضغط المعنوي والسياسي الكافي على سلطة الاحتلال الإسرائيلي بهدف إنهاء احتلالها الاستعماري لفلسطين وممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والعودة إلى وطنه على أساس القانون الدولي ووفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وإذ ندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ إجراء سريع، فإننا نُذكِّر بالنداء الذي وجهه قادة منظمة التعاون الإسلامي الذين شددوا خلال مؤتمر القمة الذي عقدوه في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة ومتضافرة لحل قضية فلسطين التي طال أمدها. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى رفع الحصار عن غزة ووقف العدوان المسلح من جانب إسرائيل وإدانة الهجمات التي تستهدف المدنيين والهجمات على المستشفيات والمواقع الدينية والثقافية وهدمها وتدميرها وغيرها من جرائم الحرب والفظائع، لأنها تشكل أعمالا من أعمال الإفلات من العقاب وانتهاكات للقانون الدولي. وعليه، فإننا نعرب عن التزامنا بدعم مهمة لجنة المتابعة الوزارية التي أنشأها مؤتمر القمة العربية الإسلامية المشترك للتواصل مع الجهات الفاعلة العالمية بشأن الحاجة إلى استئناف عاجل للعملية السياسية صوب تحقيق السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط وحل القضية الوطنية الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة القائمة ومبادئ القانون الدولي.

في الختام، أيدت منظمة التعاون الإسلامي بقوة القرار دإط-10/22، الذي عرضته مصر باسم مجموعة الدول العربية، بوصفه سبيلا موثوقا للمضي قدما نحو بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في معالجة الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة، وتحقيق انطلاقة ناجحة في عملية الشرق الأوسط.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تعرب الجماعة الكاريبية عن أسفها العميق للظروف التي استلزمت استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة اليوم. ونأسف لأنه على الرغم من المحاولات الحقيقية لوقف المستويات غير المسبوقة من الموت والدمار في غزة، لم يتم الاتفاق على سبيل للمضي قدما. ونحث على وضع حد فوري للحالة المقلقة في غزة، ونؤكد أنه لن يكون هناك فائزون في نهاية هذه الحرب. وبدلا من ذلك، ستتصاعد وتيرة الخوف وانعدام الأمن وانعدام الثقة التي أصبحت سمة مميزة للعلاقة بين إسرائيل وفلسطين.

وفي هذا الصدد، توجه الجماعة الكاريبية ثلاثة نداءات حاسمة.

أولا، ندعو جميع الأطراف إلى إلقاء أسلحتها باسم الإنسانية. نحن، شعوب الأمم المتحدة، أكدنا إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وعلو شأنه وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم كبيرها وصغيرها. وعلى هذا الأساس، عقدنا العزم على توحيد قوانا من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وتتطلب الحالة في غزة وحدة الهدف هذه من أجل الحفاظ على الأرواح واستقرار البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. ولا يمكن للبنادق والصواريخ والقنابل أن تحقق تلك الأهداف ولن تتوسط في تحقيق الأمن للفلسطينيين ولا الإسرائيليين.

ثانيا، نكرر الدعوة إلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكاف حتى يتسنى للمدنيين الحصول على الدعم الذي هم في أمس الحاجة إليه في هذا الوقت. وهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية حتى تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من توفير الحيز وتهيئة الظروف للوصول إلى سكان غزة وتلبية احتياجاتهم.

والنداء الثالث للجماعة الكاريبية هو أن يتخذ الطرفان خطوات تسمح بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ويشمل ذلك إطلاق سراح الرهائن الذين احتُجزوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين لفترات غير مقبولة في السجون الإسرائيلية

دون تهمة. ويشمل أيضا إنهاء عنف المستوطنين غير القانوني ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وانتهاك حق الفلسطينيين في حرية التنقل.

إن التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلب إرادة سياسية قوية جدا من الجانبين. ويجب على من يملكون تأثيرا على الطرفين أن يعملوا لتأمين هذه الإرادة السياسية لتسوية جميع المسائل المعلقة في النزاع. ومن أهم تلك المسائل إقامة دولة للشعب الفلسطيني وكفالة الأمن لإسرائيل.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لاستنباط سبل للمضي قدما بشأن هذه المسائل الحاسمة. وتوفر القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى الأسس القانونية والأخلاقية، ولكن يجب علينا الآن أن نفكر بجدية في كيفية المضي قدما في تنفيذها. ويجب عدم السماح باستمرار الوضع الراهن أو ما هو أسوأ من ذلك.

والجماعة الكاريبية تحت تصرفكم، سيدي الرئيس، للنهوض بهذه المسائل.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب الدول الأعضاء فيها عن تقديرها لعقد جلسة اليوم المهمة في ضوء استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع.

لقد مضى أكثر من شهرين على بداية هذه الدوامة المؤسفة من العنف والدمار، التي تسببت في مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان، بمن فيهم أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، وتدمير آلاف المنازل في قطاع غزة. وانقضى شهران عاش خلالهما المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة جحيما على الأرض، على النحو الذي وصفه الأمين العام.

لا يوجد اليوم مكان آمن في قطاع غزة للمدنيين، الذين يتعرضون للقصف العشوائي، ليلا ونهارا، من الجو والبحر والبر، ويعانون بسبب العمليات البرية الوحشية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية. فلا توجد بنية تحتية مدنية من أي نوع في مأمن من الهجمات الجوية. وأصبحت مخيمات اللاجئين، التي تؤوي أكثر من 1,3 مليون مدني فلسطيني من أصل أكثر من 1,9 مليون شخص نزحوا قسرا في الأشهر الأخيرة، هدفا لهجمات متكررة.

كما حذر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مؤخرا من أن علم الأمم المتحدة، كما تُظهر البيانات والإحصاءات، لم يعد يوفر أي حماية للمدنيين في غزة. ولم تسلم المدارس والمستشفيات ولا تزال أهدافا للهجمات المستمرة. إن حياة الرضع والفتيات والفتيان والنساء والرجال والمسنين والمرضى والجرحى في خطر.

لقد تم تجاهل القانون الدولي الإنساني تماما في الأسابيع الأخيرة. والسؤال الذي يطرح نفسه: أين كل أولئك الأشخاص الذين لجأوا، في حالات أخرى، إلى مفهوم المسؤولية من حماية مصالح وحقوق ملايين الفلسطينيين، الذين تعرضوا لسنوات من العدوان في ظل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني؟ وكم مرة أخرى سنشهد فيها استخدام حق النقض في مجلس الأمن لحماية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها بشكل صارخ ومنهجي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة؟

واليوم، يشهد المجتمع الدولي مذبحة حقيقية للشعب الفلسطيني. ويؤسفنا أن نعترف بذلك، ولكن الجهاز الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتحدة ضمان صون السلام والأمن الدوليين لم يتمكن في عدة مناسبات، كان آخرها يوم الجمعة الماضي، من ممارسة مهامه بشكل كامل وفعال. ولم يتمكن حتى من اتخاذ قرار تمس الحاجة إليه ويطالب بشكل لا لبس فيه بوقف إطلاق النار. ولا يمكننا أن نتجاهل عمدا الكارثة الإنسانية التي تقع أمام أعيننا. ويجب علينا أن نتصرف وأن نفعل ذلك الآن لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح. وكما ذكر بحق المفوض العام للأونروا، فإن الحالة الإنسانية الراهنة لا تُطاق.

وفي ذلك السياق، فإن الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة تشدد على أهمية كفالة الاحترام الكامل

لأحكام القانون الدولي الإنساني والتقيد بها، بما في ذلك مبدآ التناسب والتمييز، فضلا عن سلامة وأمن جميع المدنيين – ولا سيما الأطفال، وجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في الميدان – تماشيا مع الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك القرار دإط–21/10، الذي اتخذه هذا الجهاز قبل أكثر من شهر في مواجهة الأزمة المستمرة.

لقد وصلت الحالة حقا إلى نقطة الانهيار، كما ذكر الأمين العام عند الاحتجاج بأحكام المادة 99 من الميثاق – وهي خطوة نشيد بها ونعتبرها في الاتجاه الصحيح في ضوء خطورة الحالة على أرض الواقع واستمرار تدهورها. ولذلك، نكرر مطالبتنا بوقف فوري لإطلاق النار ووضع حد للفظائع المستمرة. وهذا ليس ضروريا باسم البشرية فحسب، بل أيضا لكفالة دخول المساعدة الإنسانية – بما في ذلك الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة مثل الوقود الكافي لتحقيق أمور عدة منها القيام بالعمليات الإنسانية الأساسية، فضلا عن الأغذية والأدوية والمياه النظيفة – قطاع غزة وإمكانية توزيعها بسرعة على جميع من هم في أمس الحاجة إليها.

وبالمثل، ندعو أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة ترمي إلى كفالة سلامة جميع المدنيين ورفاههم، من ناحية، وتيسير توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، من ناحية أخرى. ويجب أن يُنفذ ذلك على أساس التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام 2018 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/ES-10/794)، وكذلك في قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

ونجدد أيضا دعوتنا إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل متسق وآمن وعلى نطاق واسع من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الكارثة في غزة، التي تشكل، وهذا غني عن القول، أزمة من صنع الإنسان حقا. وذلك أمر أساسي لتفادي الانهيار التام للهياكل الأساسية المدنية الحيوية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين وانتشار الجوع والمرض والفقر بل وزيادة المعاناة الإنسانية واليأس، مما يزيد من تتفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية بالفعل في غزة. ويتكون نصف السكان هناك إلى حد كبير من الأطفال واللاجئين، وقد نزح أكثر من 85 في المائة من الناس داخليا منذ بدء تصعيد النزاع قبل أكثر من شهرين.

ونشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين من جميع جوانبها ووفقا للقانون الدولي إلا بالوسائل السلمية. ولذلك، ندعو إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لذلك النزاع الذي طال أمده، والذي يكمن في صميمه الاحتلال المستمر منذ سنوات وعواقبه، ولكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة. وهناك اليوم حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد أفق سياسي موثوق يؤدي إلى إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال تحقيق قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى أفق سياسي يؤدي إلى تحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ختاما، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بالحفاظ على سيادة وصلاحية ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزهما والدفاع عنهما. فهو معاهدة تاريخية تشكل عملا يستند إلى إيمان حقيقي بالإنسانية في أسمى تجلّياتها، تجعلنا جميعا حتى الآن، وإن كانت تتعرض لهجوم مستمر، ملزمين بوعدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وكفالة صون كرامة البشر وقَدْرِهم. فلنعمل بشكل جماعي ومسؤول، دون تأخير، للنهوض بواجباتنا الرسمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار الذي قدمته مجموعة الدول العربية بالأغلبية الساحقة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعادة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة هذه استجابة لطلب مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة من البلدان، منها إريتريا وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر والجمهورية العربية السورية والصين والعراق وكوبا وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية ونيجيريا ووفد بلدي، باكستان.

إننا نشهد مأساة إنسانية ذات أبعاد ملحمية تتكشف أمام أعيننا. إن عمليات القصف الإسرائيلية العشوائية من الجو والبر والبحر، إلى جانب العمليات البرية المكثفة في جميع أنحاء غزة، مستمرة الآن لأكثر من شهرين، مما أسفر عن مقتل أكثر من 000 18 شخص – 70 في المائة منهم من النساء والأطفال – وجرح ما يقرب من 000 50 شخص. لقد قُضي على عائلات وأحياء بأكملها. ووفقا للتقارير مؤخرا، فإن عدد الأشخاص الذين قُتلوا هو الأعلى نسبة إلى عدد السكان منذ بداية هذا القرن.

ويجري قصف الفلسطينيين بلا رحمة ودون ندم. وقد انقطعت شرايين الحياة الأساسية التي تمدهم بالماء والغذاء والأدوية والوقود. وحتى سكان غزة الذين نزحوا، وعددهم 1,93 مليون شخص من أصل 2,2 مليون نسمة، لا يمكنهم الاختباء من القنابل الإسرائيلية. ووفقا لما ذكره الأمين العام،

”يُطلب من أهل غزة أن يتحركوا مثل كرات بشرية، ليتم تقاذفهم ضمن رُقع لا تنفك تتضاءل في الجنوب في ظل غياب كامل لأبسط أساسيات البقاء؛

”ولكن لا أماكن آمنة في غزة“ (S/PV.9498، صفحة 3).

ومن المفجع أنه أزهقت أرواح 134 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكثير منهم مع أسرهم ومنازلهم. وهذا هو أعلى عدد قتلى مسجل على الإطلاق لموظفي الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُحيي ذكراهم. وكانت الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الطليعة، حيث تضطلع بدور حاسم في توفير المساعدة الإنسانية لأهل غزة. ونحيي جهودهم الدؤوبة والتزامهم.

وفي الرسالة الموجهة إليكم مؤخرا، السيد الرئيس، من المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، فإنه يذكرنا بأنه ”في أحلك ساعة في تاريخ الوكالة الممتد على 75 عاما“، فإن الحالة الإنسانية الآن ”لا تُطاق“. وناشد السيد لازاريني الجمعية العامة أن تتخذ ”إجراء فوريا“.

ويروعنا حجم المعاناة التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا سيما الأطفال والنساء. إن العقاب الجماعي الذي يتحمله سكان غزة المحاصرون لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ويجب أن نشعر بالفزع أيضا إزاء موقف أولئك الذين مكنوا من استمرار المذبحة الإسرائيلية للأبرياء بعرقلتهم الدعوة إلى وقف إطلاق النار في مجلس الأمن.

ونشيد بالأمين العام لاستناده إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة – لأول مرة خلال فترة ولايته – واصفا الحالة بأنها على وشك الانهيار. وقد قال في خطابه أمام مجلس الأمن:

”وهناك خطر كبير من الانهيار التام لمنظومة الدعم الإنساني في غزة، الأمر الذي ستكون له عواقب مدمرة.“ (المرجع نفسه، صفحة 2)

وشدد بشكل خاص على أن

”ومن الواضح... أن ثمة خطرا جديا من أن تتفاقم التهديدات القائمة لصون السلام والأمن الدوليين.“ (أعلاه.)

ونأسف أسفا عميقا لأن نداءات الأمين العام والجمعية العامة لم تلق آذانا صاغية من جانب إسرائيل التي تواصل هجماتها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. كما تجاهلت إسرائيل دعوة مجلس الأمن إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، والامتناع عن حرمان السكان المدنيين في قطاع غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وندين بقوة وبشكل قاطع الاستخدام العشوائي للقوة من جانب إسرائيل. إن هجمات إسرائيل على المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية والحصار بقطع إمدادات المياه والغذاء والوقود والتهجير القسري للسكان داخل الأراضي المحتلة هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وقد تشكل جريمة إبادة جماعية.

ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة في 8 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9499)، حتى في مواجهة المأساة الإنسانية ذات الأبعاد الملحمية التي تحدث هناك. وهذا أمر لا مبرر له. وعلى الرغم من احتجاج الأمين العام بالمادة 99 وتحذيراته من وقوع كارثة إنسانية في غزة، فقد فشل المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية. ويزيد استمرار الحملة الإسرائيلية في فلسطين المحتلة من حدة المعاناة الإنسانية في ظل الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين والتهجير القسري للملايين من أبناء الشعب الفلسطيني. كما يمكن أن يؤدي إلى نزاع أوسع نطاقا وأكثر خطورة. وتقع مسؤولية جسيمة على عاتق جميع الذين أسهموا في إطالة أمد القصف المتواصل لسكان غزة. ونرفض تصوير إسرائيل لأعمالها العدوانية على أنها تدابير لمكافحة الإرهاب وقصفها المستمر لغزة على أنه ممارسة للدفاع عن النفس. ويكمن السبب الجذري للأزمة في الاحتلال الإسرائيلي المستمر وإنكار حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن حملة إسرائيل القاتلة ضد شعب فلسطين المُحَّتل الذي يكافح من أجل حريته لا يمكن تبريرها تحت ستار الدفاع عن النفس.

وقد أكد مؤتمر القمة العربي الإسلامي الاستثنائي المشترك، الذي عقد في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، مركزية القضية الفلسطينية وأعرب عن دعمه الكامل للنضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحرير جميع أرضه المحتلة وضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني؛ ووصف العدوان الإسرائيلي المستمر بأنه جريمة حرب انتقامية لا يمكن تبريرها تحت أي ستار؛ وطالب جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال التي يستخدمها جيشها والمستوطنون الإرهابيون في قتل الشعب الفلسطيني وتدمير بيوته ومستشفياته ومدارسه ومساجده وكنائسه وكل مقدراته.

ونرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها اللجنة الوزارية المكلفة من مؤتمر القمة العربي الإسلامي الاستثنائي المشترك، برئاسة وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بما في ذلك القيام بزيارات إلى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ونأمل أن تؤدي جهودهم إلى استعادة عملية السلام وتنشيطها. ونرى أن من الضروري تكثيف الجهود الدولية في البحث عن حل دائم وسلمي. ولذلك، فإننا نكرر المطالبة بدفع عملية السلام قدما وفقا لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما نرحب بالجهود التي تبذلها مصر والأردن وقطر لتيسير تقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

في الختام، يحدونا الأمل في أن يُنفذ القرار دإط–22/10، الذي اتخذته الجمعية العامة في إطار عملية "الاتحاد من أجل السلام"، والذي يهدف إلى إعلان وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويجب وقف آلة القتل الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. وبالإضافة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى سكان غزة المحاصرين، فإننا نطالب أيضا بما يلي.

أولا، ندعو إلى إنشاء محكمة خاصة – آلية مساءلة للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية الفظيعة، وتحديد المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة ومحاكمتهم وتقديم تعويضات عن الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن تلك الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ثانيا، ندعو إلى إنشاء آلية حماية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال، في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من استمرار الهجمات والقمع من جانب قوات الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين المتطرفين.

ثالثا، نرى أن من الضروري تكثيف الجهود الدولية في البحث عن حل دائم وسلمي للقضية الفلسطينية.

السيد ميلامبو (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة وحسنة التوقيت. كما

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الممثلين الدائمين لجمهورية مصر العربية وجمهورية موريتانيا الإسلامية، بصفتهما رئيسي مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، على طلبهما استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

إننا نجتمع اليوم في وقت عصيب جدا. إذ إن الحالة في غزة والأراضي المحتلة آخذة في التدهور ولا تزال تثير بالغ القلق. فقد أودى القصف المستمر على غزة بحياة الآلاف، بمن فيهم آلاف الأطفال، ناهيك عن الجرحى والمحاصرين تحت الأنقاض، وأدت الحالة الإنسانية المتردية إلى تفاقم الوضع الهش أصلا بشكل كبير. والتكلفة التي يتحملها السكان المدنيون لا تطاق وغير مقبولة بكل المقاييس. وندين تصاعد العنف والخسائر في أرواح المدنيين. إن كل حياة بشرية مهمة ويجب حمايتها ويجب احترام الحقوق الأساسية لكل فرد وكرامة الجميع.

ونحث بقوة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه التحديد، على وضع خطة شاملة لإعادة بناء الهياكل الأساسية والممتلكات المدنية المدمَّرة في المناطق المتضررة. وينبغي ألا تشمل الخطة إعادة البناء المادي للمباني والمرافق فحسب، بل أيضا استعادة الخدمات الأساسية ونظم الدعم التي تشكل العمود الفقري للحياة اليومية والنشاط الاقتصادي. ويتحتم أن تصبح المبادرة عنصرا مركزيا في جميع المداولات والإجراءات اللاحقة، بما يكفل أن تكون عملية الانتعاش جزءا لا يتجزأ من جهود المضي قدما وتعزيز الاستقرار وتوطيد السلام والازدهار على المدى الطويل في المنطقة.

لقد شهدنا للأسف عجزَ مجلس الأمن عن التصرف والإنجاز على نحو كاف بشأن هذه المسألة، بينما كانت الحالة تتدهور على نطاق لم يسبق له مثيل. ومن الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف التزاما حقيقيا بتحقيق سلام دائم في المنطقة. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف للأعمال العدائية ونحث جميع الأطراف على الدخول في حوار هادف من أجل تهدئة التوترات وإيجاد حل سلمي للنزاع. وندعو إلى إطلاق سراح السجناء والرهائن. ولا بد من وضع حد لدورة العنف والمعاناة ويجب إيجاد حل دائم من خلال إحلال السلام العادل والشامل.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن نكثف جهودنا لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي إطار إعلانات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. إن دعم أفريقيا للقضية الفلسطينية يرتكز على قيم الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية التي تدافع عنها أفريقيا في المحافل الدولية، جنبا إلى جنب مع كل من يسعون إلى كفالة أن تسترد فلسطين حقها في الوجود كدولة تملك مقومات البقاء. وقد أعربت أفريقيا باستمرار عن قلقها البالغ إزاء عواقب الإفلات من العقاب والسياسات الانفرادية والأعمال الاستفزازية وعدم التقيد بالقانون الدولي.

ولذلك، نرحب بقرار الجمعية العامة (القرار دإط–22/10) المتخذ في 12 كانون الأول/ديسمبر، والذي يطالب بإعلان وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية وبامتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لزامبيا.

أيدت زامبيا القرار المتعلق بحماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية المتخذ في 12 كانون الأول/ديسمبر وتؤيد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الدول الأفريقية عموما.

إن الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة تقتضي منا أكبر قدر من الاهتمام العاجل، وهذا ما أولته لها الجمعية العامة باتخاذها ذلك القرار. فكيف يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد أطفالا أبرياء ونساء وكثيرين آخرين يموتون؟ وكيف يمكننا ألا نفعل شيئا أو لا نقول شيئا بينما يبقى مئات الآلاف تحت الحصار؟

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماكيات – سافويسي (الكونغو).

نظرا لخطورة الحالة الإنسانية، ينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على إنقاذ الأرواح وسبل العيش. لقد حان الوقت للتوقف

والسماح لجانبنا الإنساني بالعمل. ولذلك، تؤكد زامبيا من جديد الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة بغية السماح بوصول المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى سكان غزة. ونؤيد الدعوة إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف جميع أشكال العدوان. وكان ذلك أساس تأييدنا للقرار ويحدونا الأمل في أن يكون هناك وقف للأعمال العدائية بغية السماح بإيصال المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بمسألة إسرائيل/فلسطين الأوسع، تظل زامبيا ثابتة في إيمانها بحل الدولتين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الظروف التي أدت إلى استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة مؤسفة للغاية. فنحن نواجه، بكل المقاييس، حالة كارثية، تفاقمت بفعل مجلس الأمن الذي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية الاستجابة لاحتياجات الأزمة. وفي هذا الصدد، تؤيد مالطة تأييدا تاما احتكام الأمين العام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. ونشاطره إيمانه المبدئي بأننا يجب ألا نستسلم. فالأعمال العدائية في غزة تؤجج مستويات غير مسبوقة من المعاناة الإنسانية. والنظام العام في غزة الآن على وشك الانهيار. ويشكل هذا الحجم من الخسائر والدمار تهديدا خطيرا للسلام الإقليمي وستكون له تداعيات دولية دائمة.

وتؤكد مالطة من جديد أن الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية أمر بالغ الأهمية الآن. ولذلك السبب، صوتنا مؤيدين للقرار المتخذ يوم الثلاثاء الماضي (القرار دإط-22/10) ومشروع القرار (S/2023/970) الذي صوت عليه مجلس الأمن في 8 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9499) وشاركنا في تقديمهما. وتواصل مالطة أيضا إدانة أعمال حماس الإرهابية دون تحفظ، بما في ذلك الهجمات الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر وإطلاق الصواريخ العشوائي على المدنيين الإسرائيليين. كما ينبغي شجب استراتيجية حماس المتمثلة في زرع نفسها بين المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة، والتقارير عن العنف الجنسي المرتكب. وتدعو مالطة مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وفقا لقرار مجلس الأمن 2712 (2023)، وتشجب كذلك أي أعمال عنف قد يتعرضون لها أثناء وجودهم في الأسر.

إننا نعترف بحق إسرائيل في حماية شعبها، ولكن جميع الإجراءات يجب أن تتماشى مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والضرورة. ومع ذلك، فإن افتقار المدنيين في غزة إلى الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة مسألة ملحة. ونظام الرعاية الصحية يتداعى. وتؤوي المستشفيات الآخذة في الانهيار وعدد قليل من مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من مليون شخص، مما يضاعف من المخاطر الجسيمة لانتشار الأمراض على نطاق واسع. وفي خضم هذه الظروف اللاإنسانية، لا يزال الأطفال يعانون بشكل غير متناسب، ويبدو أن مستقبلهم دُفن تحت الأنقاض.

وكان المفوض العام لازاريني واضحا بشأن المصير الذي ينتظر الأونروا إذا لم يتم فعل أي شيء لتخفيف عبئها المستحيل. فقد قُتل عدد غير مسبوق من موظفي الأمم المتحدة. ولن تتمكن الأونروا قريبا من مواصلة الاضطلاع بولايتها. إن التقاعس عن العمل ليس خيارا إذا أردنا أن نحافظ على أي احتمال للتوصل إلى حل سياسي. ويجب أن نشدد على أنه لا يوجد سيناريو يبرر حرمان 2,2 مليون شخص، 80 في المائة منهم نازحون، من المساعدات. ووفقا للقانون الدولي، فإن جميع الأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب ضمان المساعدات الإنسانية دون عوائق وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. والسبيل الوحيد لتحقيق تلك الضرورات هو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

لقد شهدت الحالة في الضفة الغربية تصعيدا غير مسبوق في الأسابيع الثمانية الماضية، بما في ذلك من خلال تزايد عمليات التوغل المكثفة والقيود والاعتقالات الجماعية للفلسطينيين. ويثير تجدد تعديات المستوطنين غير القانونيين وأعمال العنف التي يرتكبونها القلق بشكل خاص. ونشدد على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء

التصعيد على طول الخط الأزرق والبحر الأحمر. وندعو بقوة جميع الأطراف – بما في ذلك الجهات من غير الدول – في المنطقة إلى ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي. ويجب تجنب فتح المزيد من جبهات النزاع بأي ثمن.

وفي هذا السياق المتقلب، لن يتحقق السلام إلا من خلال الحوار الرامي إلى إيجاد أفق سياسي بهدف المعالجة الشاملة لكل من شواغل إسرائيل الأمنية والتطلعات المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير. وتؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بحل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك تلبية التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وما زلنا مقتنعين بأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سنغافورة باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة الحالة في غزة.

ونشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها في رسالته المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، التي شرح فيها قائلا: "لكن الظروف الراهنة تجعل من المستحيل القيام بعمليات إنسانية ذات جدوى". (S/2023/962، الصفحة 2)

ونتفق أيضا مع تقييمه بأن "المجتمع الدولي تقع على كاهله مسؤولية استخدام كل نفوذه لمنع المزيد من التصعيد وإنهاء هذه الأزمة". (المرجع نفسه).

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعم سنغافورة القوي لقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجهوده الدؤوبة لمعالجة المأساة الإنسانية التي تتكشف في غزة. ونشيد أيضا بالدور الحاسم الذي يؤديه العديد من مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها المتفانين والشجعان في تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين في غزة، ولا سيما الدور الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إننا نعرب عن خالص تعازينا لعائلات موظفي الأونروا البالغ عددهم 135 موظفا الذين جادوا بأرواحهم. وقد عملت حكومة سنغافورة وجمعية الصليب الأحمر السنغافورية بشكل وثيق مع الحكومة المصرية وجمعية الهلال الأحمر المصرية لتوفير الإمدادات الإنسانية إلى غزة. وسنواصل العمل عن كثب مع أصدقائنا وشركائنا لدعم جهود الإغاثة الإنسانية تلك.

إننا نجتمع اليوم لأن الحالة الإنسانية في غزة قد تدهورت بشكل كبير، حيث قتل أكثر من 18 000 فلسطيني في غزة وأفادت التقارير بأن ما يصل إلى 1,9 مليون شخص تشردوا، وهو ما يمثل حوالي 85 في المائة من سكان غزة. وبعث المفوض العام للأونروا برسالة إلى رئيس الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر يحذر فيها من وقوع كارثة لا رجعة فيها. وقال أيضا إن الحالة الإنسانية في غزة الآن لا تُحتمل، حيث يشعر الناس ب "اليأس والجوع والرعب". ولذلك، نشعر بخيبة أمل لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار الإنساني (S/2023/970) الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي، والذي شاركت سنغافورة في تقديمه.

وشاركت سنغافورة أيضا في تقديم القرار دإط–22/10، المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، الذي اتخذته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بلغت 153 صوتا مؤيدا في 12 كانون الأول/ديسمبر. وتؤيد سنغافورة الدعوة الواردة في ذلك القرار من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وهو أمر أساسي لتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة ومن دون عوائق للمدنيين في جميع أنحاء غزة. وأود أن أكرر الإعراب عن قلق سنغافورة البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة، الأمر الذي أدى إلى فقدان آلاف عديدة من أرواح المدنيين الأبرياء. وتؤيد سنغافورة أيضا النداء الوارد في القرار إلى جميع الأطراف بأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ونسلم بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن مواطنيها وأراضيها. ولكن يجب أن تمتثل إسرائيل، في ممارستها لهذا الحق، امتثالا كاملا

للقانون الدولي الإنساني. وهذا يعني الرد بطريقة متناسبة. وهذا يعني تجنب القتل العشوائي للمدنيين. وهذا يعني تجنب العقاب الجماعي للمدنيين. وهذا يعني تجنب التشريد الجماعي الدائم للمدنيين.

وتؤيد سنغافورة بقوة الدعوة الواردة في القرار للإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين. إن أخذ الرهائن محظور بموجب القانون الدولي. ويجب على حماس والأطراف الأخرى المعنية كفالة سلامة وأمن الرهائن وتيسير الإفراج عنهم فورا.

والحقيقة هي أن الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر أدى إلى مقتل أكثر من 200 1 إسرائيلي، معظمهم من المدنيين الأبرياء. ونأسف لأن القرار دإط10-/21 لا يدين أعمال حماس ولا حتى يشير إليها. وتود سنغافورة أن تسجل في المحضر رأينا بأن الهجمات الإرهابية التي ينفذها أي طرف لا يمكن التغاضي عنها أو تبريرها بأي منطق.

ولا تزال سنغافورة ترى أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق للتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل للأزمة هو حل الدولتين عن طريق التفاوض، بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نؤيد حق الإسرائيليين والفلسطينيين في العيش داخل حدود آمنة. ويستحق الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء أن يعيشوا في سلام وأمن وكرامة. وندعو القادة من كلا الجانبين إلى إظهار القيادة وممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات الصعبة، وإن كانت ضرورية، نحو حل الدولتين.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لموريتانيا وزامبيا باسم منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

يود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على الاستئناف السريع للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة استجابة للطلب المشترك الذي تقدمت به منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الدول العربية لمناقشة الحالة في غزة.

ن الأمين العام، باحتجاجه بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة واضطلاعه بولايته بأمانة، يضع مجلس الأمن في موقف مواجهة مسؤولياته، ويحثه بذلك على التغلب على الخلافات من أجل التصدي لتهديد خطير للسلام والأمن الدوليين. وعندما اتخذ القرار 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، رحب بلدي بجهود المجلس لتحقيق هدنة إنسانية بالتزامن مع الموجة الأولى من إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أعربت السنغال، شأنها شأن المجتمع الدولي ككل، عن أملها القوي في أن تُستخدم تلك الهدنة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار – وهو الشرط الوحيد الطويل الأجل الذي سيسمح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق الذي تدعو إليه أغلبية الدول.

ولقد حدثت 18 400 حالة وفاة على مدى الأيام الـ 67 الماضية، 70 في المائة منها من النساء والأطفال – ولكن هناك صحفيين لقوا حتفهم أيضا – وهو ما يقرب من 300 حالة وفاة في المتوسط يوميا، بمقتل طفل كل 10 دقائق. ومع ذلك، لا يزال القصف يمزق غزة، التي تعاني أصلا من الحصار الجوي والبحري والبري لأكثر من 16 عاما. وكانت الأعمال الانتقامية الإسرائيلية غير متناسبة تماما، مما أدى إلى إغراق 2.3 مليون شخص في بؤس دائم، ولا يوجد ملاذ آمن – لا في الشمال ولا في الجنوب، لا لسكان غزة ولا للعاملين في مجال العمل الإنساني. وإذ نحيي ذكرى 133 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قتلوا في عمليات قصف، تكرر السنغال تشجيعها لأفرقة السيد فيليب لازاريني، المفوض العام للوكالة، وكذلك لجميع كيانات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية الملتزمة بتخفيف آثار الأزمة الإنسانية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تكون كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها في التنفيذ قادرين على الوصول إلى السكان، دون الاضطرار إلى التضحية بأرواحهم.

وفي ذلك السياق، يأسف بلدي مرة أخرى لعدم اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970)، على الرغم من التأييد شبه الإجماعي من أعضائه ومشاركة 103 دول أعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها السنغال، في تقديمه.

وسنواصل التشديد على أن هناك حاجة ملحة، أولا وقبل كل شيء، إلى إنقاذ أرواح الشعب الفلسطيني في غزة. إنهم يطالبون فقط بوقف القصف. وهذا هو السبب في أن اتخاذ هذا القرار (القرار دإط-22/10) بأغلبية ساحقة يبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي من الجمعية العامة. كما أنه يشجع مجلس الأمن، الذي يجب أن يتغلب على خلافاته السياسية حتى يتمكن من مواجهة التحديات الراهنة. إن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية هو وحده الذي سيحمي سكان غزة حقا، ويحافظ على ما لا يزال قائما من البنية التحتية، ويعيد بناء ما دمر منها.

وفي غضون ذلك، سيواصل وفد بلدي حث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على ممارسة ضبط النفس وتجنب استهداف المدنيين وجميع العاملين في المجالات الإنسانية والطبية والإعلامية والمستشفيات وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة. وهذا يعني أن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، الذي يركز عليه القرار، يجب أن يكون أولويتنا، لضمان أن لا تظل غزة مقبرة مفتوحة وألا يُجبر سكانها على الخروج منها إلى المنافي.

وكما قال ألبير كامو، فإن الخطأ في تسمية الأشياء يزيد من بؤس العالم. وفي كثير من النواحي، يصف مصطلح "كارثة" بجدارة الحالة السائدة في غزة منذ أكثر من شهرين. ولهذه الكارثة تداعيات في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية، حيث النشاط الاستيطاني عدواني وعدائي للغاية. بل، وتزداد مرارة تلك الملاحظة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولذلك السبب، تكرر السنغال، التي تدين دائما أي هجمة وجميع الهجمات على المدنيين، دعوتها إلى احترام القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويواصل بلدي دعوة مجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة إلى وقف جاد للتصعيد كخطوة أولى في استئناف محادثات السلام الرامية إلى تحقيق حل الدولتين – إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كم من الناس في غزة يتعين علينا أن نشاهدهم يموتون قبل أن نعقد العزم على وقف هذه المذبحة؟ وكم من الأطفال الذين ماتوا حتى قبل أن يعيشوا يتعين علينا أن ندفنهم لإنهاء هذه المذبحة؟ ولا يمكن للقانون أن يستمر في خذلان الشعب الفلسطيني لأطول مما فعل. إن إسكات الأسلحة يعني عدم الاستسلام أبدا عندما يتعلق الأمر بحماية الأرواح البريئة.

السيد قواوي (الجزائر): بداية، أود أن أهنئ الجمعية العامة على اعتماد القرار دإط-22/10 المقدم من قبل المجموعة العربية، الذي يشكل رسالة واضحة لا لبس فيها من المجتمع الدولي تطالب بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني الأعزل وتمكين المساعدات الإنسانية من الوصول إلى قطاع غزة المحاصر. في هذا السياق، ينأى بلدي بنفسه عن كل لغة من شأنها المساواة بين الضحية والجلاد، أو يمكن أن يُفهم من خلالها تبرير المجازر الوحشية التي تستهدف أهلنا بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

نجتمع اليوم مرة أخرى والعدوان على الشعب الفلسطيني الأعزل في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، يقترب من يومه السبعين – فترة من التنكيل والتقتيل البشع التي ستظل وصمة عار في جبين الإنسانية والتي، مع الأسف، تبقى عاجزة عن ردع المحتل وإيقاف عدوانه.

مرة أخرى، تكون الجمعية العامة ملاذ الفلسطينيين ومن خلفهم كل من يتعاطف معهم ويؤمن بحقوقهم وعدالة قضيتهم. تكون منبر الشعوب والمعبر الحقيقي عن تطلعاتها وآمالها، في ظل عجز مجلس الأمن عن القيام بالمهام المنوطة به بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين.

ونذكر هنا أنه على المجلس أن يسير في منحى الجمعية العامة اذا اتخذت قرارا، كون سلطته نابعة من سلطة الدول الأعضاء، وفقا للمادة 24 من الميثاق، التي تنص في الفقرة الأولى على:

"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات

الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“.

ونعبر عن أسفنا العميق نتيجة إخفاق مجلس الأمن في اعتماد قرار إنساني كان هدفه الوحيد هو وقف العدوان وتمكين المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين، مثلما طالبت به المنظمات الإغاثية، وأصر عليه السيد الأمين العام في رسالته إلى المجلس (S/2023/962). إن عدم اعتماد قرار إنساني بحت يصعب فهمه أو تبريره، ويسهم في استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني الأعزل، في ظل اطمئنان قوات الاحتلال بغطاء قوي يجعلها بعيدة عن ضغط قرارات مجلس الأمن الدولي وعقوباته. كان القرار المعني يهدف إلى تقديم المساعدات الضرورية لأولئك الذين يواجهون ظروفا صعبة في قطاع غزة، ورفضه قد فاقم معاناة الفلسطينيين وأعاق، مع الأسف، قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم في الوقت المناسب.

إن صور الدمار وأرقام الضحايا تستوقفنا وتخاطب ضمائرنا وتجعلنا نتساءل بصدق عن جدوى الأمم المتحدة التي تعاهد الآباء المؤسسون لها على حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب. اليوم، وحسب تقديرات المنظمات غير الحكومية، ما يقارب من 000 24 إلى 000 25 طفل فلسطيني في قطاع غزة باتوا أيتاما، بينما دُمرت أو تضررت منازل نحو 000 640 منهم، ما يجعلهم من دون مأوى. كما إن آلاف الأسرى والمُحتجَزين الفلسطينيين، من بينهم نساء وأطفال رضع، قد اعتقلتهم قوات الاحتلال منذ بداية العدوان، ويُجهَل مصيرهم. وما يقارب من 85 في المائة من السكان أصبحوا نازحين داخليا، منهم حوالي مليون ومائة ألف مسجلين في 97 ملجأ للأمم المتحدة في جنوب القطاع.

ونجدد رفضنا لمحاولات الاحتلال تصفية القضية الفلسطينية من خلال تهجير المدنيين في غزة والضفة الغربية. ونشدد على أن مثل هذا الإجراء يمثل انتهاكا صارخا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوات القائمة بالاحتلال من مباشرة النقل القسري للسكان أو ترحيل أي من الأشخاص المشمولين بالحماية في الإقليم الذي يقع تحت الاحتلال.

كما ندين بأشد العبارات هدم المنازل وترحيل السكان من القدس المحتلة والسياسة الاستيطانية التوسيعية في الضفة الغربية والقدس، وإن هذه السياسة التي تشكل خرقا واضحا وصارخا للقرار 2334 (2016) تقوض آخر فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لا بد من وقفة جادة وحازمة لوضع حد للانتهاكات السافرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، والتي تُعد مسؤولية جماعية يجب علينا العمل من أجل تحقيقها كخطوة أولى، على أن يبقى تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف هو هدفنا الأسمى من أجل شرق أوسط ينعم فيه الجميع بالاستقرار والرخاء.

وكما أكد السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية: ف ”إن نفس إرادة الحياة والتحرر لا يمكن وأدها بفظائع القصف وبشاعة التدمير وخطط التهجير الإجباري وسيناريوهات التطهير العرقي التي يتمادى فيها الاحتلال الصهيوني ضد أشقائنا في فلسطين المحتلة، وبجرائم الإبادة وجرائم الحرب التي يستمر في ارتكابها منذ شهرين في قطاع غزة والتي سيكتب التاريخ كل من يقف وراءها في عداد مجرمي الحرب وأعداء الحياة والإنسانية“.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. إن هذا القرار ضروري ومناسب من حيث التوقيت نظرا للحالة الإنسانية المروعة في قطاع غزة.

وتتجلى خطورة الحالة في التصريحات الأخيرة لجهات فاعلة رئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة. فقد احتج الأمين العام غوتيريش، للمرة الأولى في فترة ولايته، بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/2023/962). وبعث المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برسالة إلى رئيس الجمعية العامة، محذرا من أن قدرة الوكالة على الاضطلاع

بولايتها في غزة باتت محدودة للغاية بسبب النزاع الحالي. والأرقام التي ذكرها مذهلة: 1,2 مليون نازح يحتمون في مرافق الأونروا، و 2,2 مليون شخص يعتمدون على مساعداتها للبقاء على قيد الحياة.

ويزيد الهجوم البري الإسرائيلي المستمر في جنوب قطاع غزة بالفعل من تفاقم الحالة الإنسانية المروعة التي نشهدها منذ بداية العمليات العسكرية. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة العنف، وكما نعلم، غالبيتهم من الأطفال.

وفي تلك الظروف القصوى، يبقى الإجراء الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تجنب كارثة أكبر هو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونسمع من يتذرع بأسباب أمنية لمعارضة وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. بيد أن البرازيل تعتقد أنه في مواجهة مأساة كهذه في غزة، يجب أن تكون الأولوية في أي استجابة مقبولة سياسيا وأخلاقيا للحماية الفورية للمدنيين. ويجب حمايتهم في جميع الأوقات، في السلم وفي الحرب.

وقد تجلى التزام البرازيل بحماية المدنيين خلال النزاع المحتدم الآن في غزة في حالات عدة. فقد صوتنا تأييدا لقرار مجلس الأمن 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر وتأييدا لمشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة واستُخدم ضده حق النقض يوم الجمعة (S/2023/970). وقبل ذلك، قدمنا مشروع قرار إلى مجلس الأمن دعا إلى هدن إنسانية فورية (S/2023/773). وقد حظي مشروع القرار بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، ولكن عضوا دائما استخدم ضده حق النقض، كما نذكر. وكان من الأرجح أن ينقذ آلاف الأرواح لو كان قد اعتُمد في تلك المناسبة. وتصويتنا يوم الثلاثاء (انظر القرار دإط–22/10) يؤكد من جديد موقفنا الثابت بالحاجة الماسة إلى العمل المتعدد الأطراف.

إن تكلفة التقاعس عن العمل باهظة بصورة غير مقبولة. ونحث جميع من هم في مواقع النفوذ على السعي بسرعة ونشاط إلى تأمين الظروف اللازمة لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ومن الملح والملزم أخلاقيا أيضا ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتمكينهم من الوصول الفوري إلى المساعدات الإنسانية، تماما كما أنه من الملح والملزم أخلاقيا إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل أكبر وأكثر فعالية نحو غزة وداخلها. ومن غير المعقول ألا تتمكن الأونروا من الوفاء بولايتها بعد اليوم. ولا يمكن للمستويات الحالية من المساعدات أن تستمر على هذا النحو بكل بساطة. وسيكون من باب التواطؤ ألا يتم اتخاذ التدابير اللازمة لتوسيعها حتى تستوفي ما هو مطلوب من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة والمتزايدة.

وقد دفع استخدام حق النقض الجمعية العامة إلى تقديم توصيات بشأن مسألة السلام والأمن الدوليين التي تمثل، كما نعلم جميعا، مسؤولية أساسية من مسؤوليات مجلس الأمن. وقد فعلت الجمعية العامة ذلك لأن المجلس لم يف مرة أخرى بمسؤولياته. ولا يمكن أن يصبح المجلس على مستوى الغرض المنشود منه وقادرا على مواجهة التعقيد المتزايد لتحديات القرن الحادي والعشرين إلا بالإصلاح الشامل الذي تشتد الحاجة إليه، مع توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

إن استمرار التجاهل الصارخ للقانون الإنساني في النزاع أمر صادم حقا. وكما ظل العالم يكرر مرارا وتكرارا، فإن للحرب قواعد. والامتثال لتلك القواعد ليس مسألة اختيار. ومن شأن المطالبة باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالته في فلسطين اليوم أن يوفر لنا الأساس الأخلاقي اللازم للقيام بالأمر نفسه في أماكن أخرى غدا. ويجب أن يكون ذلك واضحا جدا في أذهاننا جميعا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. لقد أيدت ماليزيا، إلى جانب مجموعة من البلدان، طلب مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي استئناف الدورة.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل موريتانيا بالنيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

اقتضى عقد هذه الجلسة – وهي ثاني دورة استثنائية طارئة تعقد في غضون أقل من شهرين – بسبب المعاناة الإنسانية الهائلة

والظروف الإنسانية الكارثية التي نشهدها. فبمقتل أكثر من 18 000 مدني، بينهم نساء وأطفال، وقصف أكثر من نصف المنازل وتحويلها إلى أنقاض، ونزوح ما يصل إلى 1,9 مليون شخص داخليا، ومع اقتراب نظام الرعاية الصحية من الانهيار، يعجز اللسان عن وصف المذابح والدمار الذي نشهده في غزة.

وبينما نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة، كان من الممكن، بل كان ينبغي تجنبها. وكانت ماليزيا تأمل، وهي دولة تقدر السلام والعدالة، أن يتحد مجلس الأمن باسم الإنسانية ويوافق على وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وللأسف، لم يحدث ذلك. وما حدث يوم الجمعة (انظر S/PV.9499) كان تذكيرا صارخا بشلل المجلس الناجم عن التسييس القائم على المصلحة الذاتية الضيقة لإحدى الدول الأعضاء. فبوقف فوري لإطلاق النار، كان من الممكن وقف عمليات القتل، وكان من الممكن إيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وكان من الممكن إنقاذ الأرواح. ومما يؤسف له عرقلت هذه الأعمال الإنسانية، على الرغم من تصويت 13 عضوا في مجلس الأمن بالإيجاب، وعلى الرغم من تأييد أكثر من 100 دولة عضو، بما فيها ماليزيا، لمشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة (S/2023/970).

وتتطلب الحالة الإنسانية وحالة الرعاية الصحية المتردية في غزة اهتمامنا العاجل. ووفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن الحالة الإنسانية باتت الآن غير مقبولة. وحذرت منظمة الصحة العالمية من تزايد خطر تفشي الأمراض بسبب اكتظاظ الملاجئ ونقص الإمدادات الأساسية في مستشفيات غير صالحة للاستخدام أصلا. ويتضور نصف السكان جوعا، ولا يأكل 9 من كل 10 أشخاص كل يوم. ويواجه الأطفال في غزة خطر الموت بسبب الأمراض أكثر منه بسبب القصف. وقد سمعنا روايات مروعة عن عائلات عانت أياما عدة من دون طعام أو مأوى أو ماء أو إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

وقد شاركت ماليزيا في تقديم قرار بعنوان "حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية" (القرار دإط 10-/22) وصوتت مؤيدة له من أجل البشرية. ونرحب بدعوة الأمين العام والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية ونؤيدها بقوة. فهذا هو الأمر اللائق والإنساني الوحيد الذي يجب القيام به. وكل لحظة نتأخر فيها، تزهق الأرواح وتسحق الآمال. ونحث جميع الأطراف المعنية على إلقاء أسلحتها وإسكات البنادق التي لم تجلب سوى الموت والدمار واليأس. ونرفض التشريد القسري للفلسطينيين. فمثل هذا العمل يشكل إهانة لكرامة الإنسان. كما إنه انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتدعو ماليزيا إلى توفير ممر آمن للمساعدات الإنسانية من دون عوائق. ومن الضروري كفالة وصول الغذاء والماء والوقود والكهرباء والدواء إلى من يحتاجون إليها بشكل كاف ومن دون تأخير.

تواصل إسرائيل، بذريعة الحق في الدفاع عن النفس، ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وشن حرب على الفلسطينيين الأبرياء، بإفلات من العقاب. والإجراءات التي تتخذها إسرائيل غير متناسبة ولا قانونية، وهي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما إن الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين غير مبررة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتبع بشكل دؤوب جميع السبل القانونية والسياسية والاقتصادية للضغط على إسرائيل. ونطالب بمساءلة إسرائيل عن كل ما ترتكب من جرائم وانتهاكات. ويجب إجراء تحقيق شامل في جميع حالات الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل كما يجب محاسبة جميع الجناة. ففتأخير تحقيق العدالة حرمان منها.

وفي الدورة الاستثنائية الطارئة الأخيرة التي عقدت في 27 تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/ES-10/PV.41)، اتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو إلى هدنة إنسانية (القرار دإط-10/21). ونسمع العالم يتكلم مرة أخرى بصوت واحد، ومطلبه "وقف إطلاق النار الآن". ونسمع هذا المطلب بوقف فوري لإطلاق النار، ليس هنا في الجمعية العامة فحسب، بل في شتى أنحاء العالم – في البرلمانات، وفي شوارع المدن حول العالم، وعبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ولا يمكن تجاهل الصرخات المتعالية والنداء من أجل وقف فوري لإطلاق النار.

ولذلك، من الضروري ضمان وفاء الأمم المتحدة، المتوخى أن تكون معقلا للتعاون الدولي وحل النزاعات، بواجبها ومسؤوليتها. ولذلك، من الضروري ضمان وفاء الأمم المتحدة، المتوخى أن تكون معقلا للتعاون الدولي وحل النزاعات، بواجبها ومسؤوليتها.

ومفتاح إنهاء معاناة الفلسطينيين هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين. إن مصادرة إسرائيل السافرة للأراضي الفلسطينية من أجل بناء مستوطنات غير قانونية ليس مقبولا ولن يكون مقبولا أبدا. ويشكل قطاع غزة جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، ويجب أن يظل جزءا من الدولة الفلسطينية. ويكمن مستقبل غزة حصرا في إرادة الشعب الفلسطيني واختياره الحر. وتحث ماليزيا بقوة المجتمع الدولي على بذل كل الجهود اللازمة للنهوض بتحقيق حل عادل ودائم وسلمي، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن على استعداد لأن ندعم المبادرات الرامية إلى إعمال حقوق الفلسطينيين في الحرية والاستقلال وأن نشكل جزءا منها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة بالأمم المتحدة على عملها الحيوي والمنقذ للحياة في غزة، وأن أقدم خالص التعازي لفقدان أكثر من 130 من موظفي الأمم المتحدة.

لا يمكن لحجم الخسائر في أرواح المدنيين الفلسطينيين وتشريدهم الجماعي في غزة أن يستمر. إن هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر التي ارتكبتها حماس، والتي أوقعت 200 1 من المدنيين الأبرياء، كانت عملا إرهابيا بغيضا ينبغي إدانته إدانة قاطعة. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا. وقد أوضحنا أن إسرائيل يجب أن تكون محددة الأهداف ودقيقة في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها حماس، ويجب أن تقلل إلى أدنى حد من الخسائر في صفوف المدنيين وأن تحمي البنية التحتية المدنية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وقد وجه رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلدي تلك الرسالة مرارا وتكرارا إلى إسرائيل، وسنواصل القيام بذلك. وكما قال رئيس الوزراء أيضا، فإننا نؤيد الدعوات إلى وقف مستدام لإطلاق النار، يتم بموجبه إطلاق سراح الرهائن وإدخال المزيد من المساعدات، مع توقف حماس عن إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل.

وقد سمعنا بوضوح من الأمين العام ورئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن فصول كارثة إنسانية ذات أبعاد خطيرة بدأت تتكشف. ونتفق على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة المساعدات إلى غزة، ومن جانبنا، أعلنا مؤخرا عن تقديم 38 مليون دولار إضافية من المساعدات الإنسانية، ليصل مجموعها إلى 76 مليون دولار منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولكن يجب بذل المزيد من الجهود لفتح الباب على مصراعيه أمام وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها على نحو مستدام ومن دون تدخل.

أولا، نرحب بقرار إسرائيل فتح معبر كرم أبو سالم. فهذه خطوة حيوية نحو كفالة وصول قدر أكبر على نحو ملحوظ من المساعدات إلى غزة. ونتطلع إلى تنفيذها على وجه السرعة. ويجب علينا أن نستمر في زيادة حجم الدعم الإنساني المقدم إلى غزة من خلال أكبر عدد ممكن من الطرق المباشرة، كما يجب تأمين وصول المنظمات الإنسانية إلى شمال غزة لتمكينها من إيصال المساعدات إلى الفلسطينيين الضعفاء.

ثانيا، على إسرائيل أن تزيد فورا من مجموعة المواد الإنسانية المسموح بدخولها إلى غزة. وهذا يشمل الوقود. والمطلوب هو وصول إمدادات لا تقل عن 000 200 لتر في اليوم، وهو الحد الأدنى الذي تقول الأمم المتحدة إنها تحتاج إليه لدعم المساعدات والخدمات الأساسية في جنوب غزة وحدها، فضلا عن مواد الإيواء والصحة العامة والصرف الصحي ومواد البنية التحتية الحيوية.

ثالثا، يجب على إسرائيل أن توافق بسرعة على منح تأشيرات لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لإدارة المساعدات المقدمة إلى المحتاجين وتيسيرها. نحن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قادرة على القيام بعملها.

وفي الختام، نكرر التأكيد على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل لهذا النزاع على أساس حل الدولتين، من أجل إقامة دولة للفلسطينيين وتوفير الأمن لإسرائيل. فالسلام والعدالة

والأمن أمور أساسية ويجب أن تكون حقيقة واقعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*)**:** لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى البيانات المتبقية بعد ظهر يوم الاثنين 18 كانون الأول/ديسمبر، في هذه القاعة، فور رفع الجلسة العامة الثامنة والأربعين للدورة العادية الثامنة والسبعين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/00.